

قَصَفَ مخيمًا للنازحين وروضة
أطفال ومدرسة.. 3 شهداء
ومصابون بنيران الاحتلال في غزة
غزة/ نبيل سنونو:
استشهد ثلاثة مواطنين وأصيب آخرون بنيران الاحتلال في
غزة، أمس، مع تواصل الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف
إطلاق النار، التي طالمت مخيمًا للنازحين ومركبة
مدنية وروضة للأطفال ومدرسة.

فلسطين

حارسة الحقيقة

F E L E S T E E N

الاحتلال يهدم 5 منازل في
الضفة ويصيب طفلين
بالرصاصة شمال القدس
محافظات/ فلسطين:
هدمت قوات الاحتلال خمسة منازل في الضفة الغربية
المحتلة، أمس، ثلاثة منها في بلدتي دير بلوط وبروقين
غرب سلفيت، ومنزل في بلدة الرام شمال
القدس، وآخر في بلدة ترقوميا شمال غرب

يومية - سياسية - شاملة

الجمعة 19 جمادى الأولى 1448 هـ 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2026 Friday 30 October 2026



20070503

من ميناء غزة.. نداء لوقف «شحن المـوت» فعالية دعمًا لإضراب عمال موانئ عالمية ضد تغذية حرب الإبادة

100 ميناء حول العالم، اليوم الجمعة، رفضًا لاستخدام سلاسل
الإمداد في تغذية الحروب، وللمطالبة بوقف الإبادة الجماعية
ورفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة.

غزة/ أدهم الشريف:
شارك ناشطون وصيادون وعاملون في القطاع البحري، أمس،
في فعالية تضامنية في ميناء الصيادين غرب مدينة غزة دعمًا
للإضراب العالمي الذي يخوضه عمال الموانئ في أكثر من

محليات

نتنياهو يواجه إخفاقه
الانتخابي بالتحريض..
مساعٍ لتهميش القوائم
العربية وتحديد دورها

4

من الميدان

أم هاني أبو لبدة تودّع
نجليها خلال شهر.. قصف
إسرائيلي يحوّل الفقد
إلى مأساة عائلية بغزة

هاني المبحوح..

فقد ابنه «محمد»
مرتين وأحلام أبنائه معلّقة
بين الإصابة والعلاج

«من التشخيص إلى الحل»..
ورشة تبحث معالجة الفاقد
التعليمي والقيمي وتحسين
جودة التعليم في غزة

8-7-6

اقتصاد

استهداف الاحتلال الطواقم
الرقابية بغزة يهدد بتفاقم
الاحتكار وفوضى الأسعار

10

رياضة

من الملاعب إلى سجون
الاحتلال.. رياضيون
يواجهون التعذيب
والمصير المجهول

11

حوار

صالح لـ "فلسطين": حرب الإبادة غيرت صورة الاحتلال.. وتأييد القضية الفلسطينية يتصاعد عالميًا

إن تداعيات الحرب تجاوزت قطاع غزة، لتتطال
البيئة الإقليمية مع ازدياد المخاوف من السياسات
الإسرائيلية ومساعي التهجير وتوسيع الهيمنة، بما
أضعف الثقة بالاحتلال وألقى بظلاله على
مسارات التطبيع.

سرديته السياسية والإعلامية، مع تصاعد التأييد
للقضية الفلسطينية وتراجع التعاطف مع الاحتلال،
بالتوازي مع إخفاقه في تحقيق أهدافه بالرغم حجم
الدمار والقوة الهائلة المستخدمة.
ويقول صالح في حوار مع "فلسطين أون لاين"،

بيروت-غزة/ حاوره محمد الأيوبي:
يرى المدير العام لمركز الزيتونة للدراسات
والاستشارات في بيروت، د. محسن صالح أن حرب
الإبادة الجماعية على قطاع غزة أحدثت تحولات
في صورة الاحتلال الإسرائيلي عالميًا، وأضعفت

5

قصف مخيمًا للنازحين وروضة أطفال ومدرسة.. 3 شهداء ومصابون بنيران الاحتلال في غزة



يشمل استهداف المناطق السكنية وتجمعات النازحين، إلى جانب القصف المدفعي وعمليات التسف وإطلاق النار.

وأعلنت وزارة الصحة، في تقرير إحصائي وصلت لصحيفة "فلسطين" نسخة عنه أمس، ارتفاع حصيلة ضحايا حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 74 ألفا و570 شهيدا، و175 ألفا و808 مصابين.

ومنذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بلغ عدد الشهداء 1574، في حين بلغ عدد المصابين 5687، ووصل إجمالي حالات انتشار الشهداء إلى 845.

وخلفت حرب الإبادة دماراً واسعاً في نحو 90% من البنى التحتية المدنية في القطاع، وهو ما يتطلب تكلفة تعاف وإعمار قدرتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بنحو 71.4 مليار دولار.

في سياق متصل، قصفت طائرات الاحتلال منزلاً في حي الصفطاوي شمال مدينة غزة، ما أسفر عن دمار واسع.

وقالت وزارة التربية والتعليم العالي، إن قصفاً إسرائيلياً استهدف بناية سكنية في حي الصفطاوي، أدى إلى تدمير روضة البسمة الصغيرة بالكامل، فيما تسبب الانفجار الناجم عن القصف في تدمير مدرسة الزهراء الخاصة المجاورة.

وأذنت الوزارة، في بيان وصلت لصحيفة "فلسطين" نسخة عنه أمس، استمرار استهداف المؤسسات التعليمية في القطاع، معتبرة أن تدمير الروضة والمدرسة، سواء بالقصف المباشر أو بالأضرار الناجمة عن استهداف المباني المجاورة، يأتي في سياق الاعتداءات التي طالت المدارس والجامعات ورياض الأطفال. وتأتي هذه الخروقات مع استمرار عدوان الاحتلال على قطاع غزة، بما

غزة/ نبيل سنونو: استشهد ثلاثة مواطنين وأصيب آخرون بنيران الاحتلال في غزة، مع تواصل الخروقات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار، التي طالت مخيمًا للنازحين ومركبة مدنية وروضة للأطفال ومدرسة. وأفاد جهاز الإسعاف والطوارئ باستشهاد مواطن في استهداف إسرائيلي لمخيم حلاوة للنازحين شرقي جباليا البلد شمالي قطاع غزة.

واستشهد مواطنان من جراء غارة شنتها طائرة حربية إسرائيلية دون طيار على مركبة مدنية قرب مدخل مخيم المغازي، وسط القطاع.

وارتفع عدد العائلات المتضررة جراء العدوان إلى أكثر من 780 عائلة، في حين يواجه نحو خمسة آلاف مواطن ظروفًا من الحصار والتهجير القسري، سواء بإجبارهم على النزوح عن منازلهم أو محاصرتهم داخلها، لا سيما في منطقتي الجلدة ودير بحة اللتين تخضعان لحصار وإغلاق مشددين منذ يوم الجمعة الماضي.

واعتقلت قوات الاحتلال أكثر من 115 مواطناً منذ بدء عدوانها، بينهم فتاة، في حين احتجزت مئات المواطنين وأخضعتهم للتكيد.

كما تسببت العمليات العسكرية والحصار المفروض على مناطق في مدينة الخليل ومحيطها في تعطيل التعليم الوجاهي في 66 مدرسة، ما أثر على 2872 طالباً وطالبة، بينهم 2198 تحت الحصار المباشر و674 من النازحين قسراً الذين تعذر وصولهم إلى صفوفهم الدراسية.

وفي شرق مدينة أريحا، هدمت قوات الاحتلال منشآت زراعية وجرفت أراضي تابعة لجمعية المشروع العربي الإنشائي، ما تسبب في تضرر عدد من أشجار النخيل، وفق مصادر محلية. وفي منطقة المجد جنوب غرب الخليل، شرعت قوات الاحتلال ببناء مستوطنة جديدة وتعيد طريق استيطانية. وتأتي هذه الإجراءات في ظل تصاعد عمليات الهدم والتوسع الاستيطاني في مناطق متفرقة من الضفة الغربية.

وفي الخليل، أغلقت قوات الاحتلال منطقة باب الزاوية وسط المدينة، وأجبرت أصحاب المحال التجارية على إغلاقها، وأخلت المنطقة بالقوة وسط إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع صوب المواطنين. كما هدمت نصباً تذكارية للشهداء عند مفترق صاحب جنوب المدينة، ونصبت كرفانات فوق محال تجارية في ساحة مبنى بلدية الخليل القديم، وأغلقت البوابة الحديدية المقامة هناك ومنعت المواطنين من الوصول إلى المنطقة. وواصلت قوات الاحتلال عدوانها على محافظة الخليل لليوم السابع على التوالي، مع استمرار حصار منطقتي الجلدة ودير بحة وإغلاقهما، بالتزامن مع مداممة منازل المواطنين وتخريب محتوياتها.

محافظات/ فلسطين: هدمت قوات الاحتلال خمسة منازل في الضفة الغربية المحتلة، أمس، ثلاثة منها في بلدتي دير بلوط وبروقين غرب سلفيت، ومنزل في بلدة الرام شمال القدس، وآخر في بلدة ترقيوميا شمال غرب الخليل، في حين أصيب طفلان برصاص قوات الاحتلال في مخيم قلنديا شمال القدس، وفق الهلال الأحمر.

وقالت محافظة القدس إن قوات الاحتلال هدمت منزلاً من طابقين للمواطن أشرف سلهب في بلدة الرام، بزعم البناء دون ترخيص. وفي بلدة ترقيوميا شمال غرب الخليل، هدمت قوات الاحتلال منزلاً مأهولاً للمواطن فادي أبو حبيشة، ويؤوي سبعة أفراد باتوا بلا مأوى.



دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
لدى محكمة صلح غزة... الموقرة
في الدعوى المدنية رقم 2026/255

المستدعون (المدعون): 1. منذر أسعد عبد المعطي الخطيب من غزة الرمال شارع عبد القادر الحسيني بجوار ملعب فلسطين وحالياً مقيم في القاهرة، ويحمل هوية رقم / 911572436. 2. أسعد منذر أسعد الخطيب من غزة الرمال شارع عبد القادر الحسيني بجوار ملعب فلسطين وحالياً مقيم في القاهرة، ويحمل هوية رقم / 903072296. 3. نداء منذر أسعد الخطيب من غزة الرمال شارع عبد القادر الحسيني بجوار ملعب فلسطين وحالياً مقيمة في القاهرة، وتحمل هوية رقم / 900522574.

وكلاؤهم المحامون / محمد عادل بيسيسو & حلمي وليد الحايك & تامر فتحي الأشم & محمد ماجد لولو & محمد ياسر أبو شقفة & يوسف دياب قدوم & نائل إبراهيم العشي & عدي علام القدوة & أميرة ماهر الرئيس & همام أحمد غزال & ماجد محمد العمصي & محمد عارف بكر & كرم الرحمن سهيل محيسن & محمد عاهد صوان

من غزة - دوار أنصار - شارع القدس - مؤسسة محمد عادل بيسيسو للمحاماة - هاتف محمول رقم: 00970599329595

المستدعى ضدها/ رنا منذر أسعد الخطيب، من غزة الرمال شارع عبد القادر الحسيني بجوار ملعب فلسطين وحالياً مقيمة في القاهرة، وتحمل هوية رقم / 901358085. (مجهولة محل الإقامة / خارج البلاد)

نوع الدعوى/ تقسيم أموال مشتركة غير منقولة.

قيمة الدعوى/ تزيد عن مئة ألف دينار أردني.

((مذكرة حضور بالنشر المستبدل))
في الدعوى المدنية رقم 2026/255

إلى المستدعى ضدها المذكورة بما أن المستدعين المذكورين قد أقاموا القضية المرفوعة أعلاه استناداً إلى ما يدعونه في لائحة دعواهم ونظراً لأنك مجهولة محل الإقامة وحسب اختصاص محكمة صلح غزة في نظر هذه القضية وعملاً بالمادة 20 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 وبناءً على قرار السيد قاضي محكمة صلح غزة في جلسة 2026/10/27 بالسماح للمستدعين بتبليغك عن طريق النشر المستبدل وذلك حسب الأصول. لذلك يقتضي عليك أن تحضري لهذه المحكمة يوم (الخميس) الموافق (19 - 11 - 2026) الساعة التاسعة صباحاً كما يقتضي عليك إيداع جوابك التحريري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر وليكن معلوماً لديك أنك إذا تخلفت عن ذلك فسينظر في القضية باعتبارك حاضرة.

حرر في 2026/10/29 م

رئيس قلم محكمة صلح بغزة
الأستاذ: عمار قنديل



دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة الشجاعة الشرعية الابتدائية

مذكرة تبليغ بالحضور
صادرة عن محكمة الشجاعة الشرعية

إلى المدعى عليه/ محمد جواد عطالله المصري ويحمل هوية رقم (403072796) من غزة والمسجون حالياً في سجن النقب، نعلمك بأنه قد تعين جلسة يوم الثلاثاء الموافق 2026/12/01 م في القضية المرفوعة عليك وتحمل أساس رقم 2026/631 م والمقامة أمام محكمة الشجاعة الشرعية والمرفوعة ضدك من المدعية/ دينا غسان إبراهيم أبو عودة من غزة وتحمل هوية رقم (408768182) ووكيلها المحاميان/ سائد شحادة وإيمان القصاص وموضوعها دعوى ((تفريق للسجن)) وإن لم تحضر سيجري بحقك المقتضى الشرعي، لذلك جرى تبليغك حسب الأصول. وحرر بتاريخ 2026/10/28 م رئيس محكمة الشجاعة الشرعية القاضي / محمود خليل الحليمي



دولة فلسطين
السلطة القضائية
ديوان القضاء الشرعي
محكمة الوسطى الشرعية

إعلام حكم غيابي

إلى المدعى عليه / زياد محمد احمد أبو دغيم من بربر والمقيم حالياً في هولندا ومجهول محل الإقامة فيها الآن، لقد حكم عليك من قبل هذه المحكمة في القضية أساس 2026/155 م وموضوعها ((تفريق للضرر من الشقاق والنزاع)) بتطبيق زوجتك المدعية/ سهاد زكي احمد دغيم وكيلها المحامي الشرعي/ حسين أبو الديب " بطلقة واحدة بآنفة بينونة صغرى بعد الدخول " وفرقت بينهما بهذه الطلقة الواحدة وذلك دفعاً للضرر الحاصل لها من سوء معاشرتها لها وأن عليها العدة الشرعية اعتباراً من تاريخه أدناه وأهملت منابة وكيل المدعية ان للمدعية الحق في التزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء بعد انقضاء عدتها الشرعية منه وبعد اكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية وضمنت المدعى عليه الرسوم والمصروفات القانونية وثلاثون ديناراً أردنياً أجرة أتعاب محامي المدعية حكماً موقوف النفاذ على تصديقه من محكمة الاستئناف الشرعية وتابعاً له وجاهياً بحق المدعية قابلاً للاستئناف غيباً بحق المدعى عليه قابلاً للاعتراض والاستئناف أفهمته لمنابة وكيل المدعية في المجلس علناً "ويجب على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقاً لنصوص القانون " وحرر في 2026/10/28 م رئيس محكمة الوسطى الشرعية القاضي/ محمود سالم مصلح

فعالية في غزة دعمًا للإضراب عمال موانئ عالمية ضد تغذية حرب الإبادة

في استمرار الحروب والاعتداءات. وأوضح أن الشعب الفلسطيني، لاسيما في قطاع غزة، يواجه أوضاعاً إنسانية كارثية مع استمرار القتل والدمار والتجهير، الأمر الذي يستدعي موقفاً دولياً يتجاوز بيانات التضامن إلى خطوات عملية مؤثرة تسهم في وقف الحرب وإنهاء معاناة السكان.

وحياً مغافل عمال الموانئ والنقابات العمالية التي ترفع صوتها رفضاً للحرب، مؤكداً أن الحركة العمالية الدولية قادرة من خلال وحدتها ومواقفها على ممارسة ضغط حقيقي من أجل وقف الانتهاكات وحماية المدنيين.

وشدد على أن "التضامن الحقيقي لا يُقاس بالكلمات، بل بالمواقف والخطوات العملية"، داعياً إلى أن تكون الموانئ جسوراً للحياة والتواصل بين الشعوب، لا ممرات لنقل الأسلحة التي تُستخدم في القتل والدمار.

وحدد مغافل جملة من المطالب، في مقدمتها الوقف الفوري للحرب على الشعب الفلسطيني، وإنهاء جميع أشكال القتل والتدمير والتجهير، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وضمان إدخال المساعدات الإنسانية والطبية والوقود والاحتياجات الأساسية دون قيود أو تأخير.

كما دعا إلى وقف تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية التي تسهم في استمرار الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية بحق المدنيين، ومنع نقلها عبر الموانئ، مطالباً الاتحادات والنقابات العمالية الدولية بتنظيم الإضرابات والوقفات والفعاليات الجماهيرية السلمية للضغط من أجل وقف الحرب ورفع الحصار.



(تصوير/

محمود أبو حنيفة)

حراك دولي مناوئ

من جهته، دعا ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إياد مغافل، الاتحادات والنقابات العمالية حول العالم إلى تصعيد تحركاتها السلمية والنقابية، والضغط لوقف الحرب على قطاع غزة ورفع الحصار عنه، ووقف نقل الأسلحة والمعدات العسكرية التي تسهم في استمرار الحرب والانتهاكات بحق المدنيين. وقال مغافل: في كلمة ألقاها خلال فعالية التضامنية في ميناء الصيادين: إن "استخدام الموانئ وسلاسل الإمداد في نقل الأسلحة وتغذية الحروب يجعل مواقف العمال والنقابات الحرة مسؤولية أخلاقية ونقابية لا تحتمل التأجيل".

وأعلن تضامن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الكامل مع الإضراب العالمي لعمال الموانئ، معتبراً أن هذه التحركات تمثل موقفاً نقابياً داعماً لحق الشعوب في الحياة والحرية والكرامة، ورفضاً لتوظيف سلاسل الإمداد

كما طالب بتعويض الصيادين المتضررين وأسر الضحايا، وتوفير برامج إغاثية عاجلة وفرص عمل للعمال الذين فقدوا مصادر رزقهم، داعياً المؤسسات المحلية والعربية والدولية إلى تخصيص برامج دعم تستجيب لاحتياجات الصيادين وعائلاتهم.

وحياً رئيس نقابة العاملين في الصيد والإنتاج البحري، البحارة وعمال الموانئ والنقابات العمالية المشاركة في فعاليات الإضراب والتضامن في أكثر من 100 ميناء حول العالم، معتبراً أن هذه التحركات تمثل إنساناً لصيادي غزة، وحث على مواصلة السلمي وتصعيد الضغط السلمي والقانوني من أجل حمايتهم وإنهاء معاناتهم.

واستدرك بكر: إن "البحر مصدر رزقنا، ومهنتنا التي ورثناها عن آبائنا وأجدادنا، والكرامة حقنا الذي لن نتنازل عنه"، مجدداً المطالبة برفع الحصار عن بحر غزة ووقف استهداف الصيادين وضمان حقهم في العمل والحياة.

ومصدر دخلها، وحرّم أطفالاً من احتياجاتهم الأساسية. وشدد بكر على أن البحر ليس ساحة مباحة للقتل والترهيب، ولقمة العيش ليست جريمة، مطالباً المجتمع الدولي بالتحرك لحماية الصيادين الغزيين والتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة بحقهم ومحاسبة المسؤولين عنها.

وطالب برفع الحصار البحري وإنهاء القيود الإسرائيلية المفروضة على وصولهم إلى مناطق الصيد، والسماح لهم بممارسة الصيد بأمان، والإفراج عن الصيادين المعتقلين تعسفياً، وتوفير الحماية اللازمة لهم من القتل والإصابة والاعتقال.

كما شدد على ضرورة السماح بإدخال مراكب الصيد ومحركاتها وقطع الغيار وشباك الصيد ومعدات السلامة والملاحة البحرية، والعمل على إعادة تأهيل الموانئ ومراسي الصيادين، وإصلاح البنية التحتية ومرافق التخزين والتبريد والتصنيع.

وأضافت سعد في كلمة خلال الفعالية: "من ميناء غزة المدمر نخاطب العالم بلغة يفهمها الأحرار، ونؤكد أن غزة ليست مأساة تروى، بل شريكا فاعلا وجزءاً أصيلاً في معركة النضال الإنسانية".

وأشادت برفض عمال موانئ دولية أن تكون الموانئ التي يعملون فيها بوابات لتغذية حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، وأطلقوا صرختهم في وجه اقتصاد الحرب وإعادة التسليح.

وخاطبت سعد عمال الموانئ المشاركة في الإضراب؛ قائلة: إن تضامنكم العابر للحدود، وإضرابكم المقرر اليوم تحت شعار موانئ من أجل السلام، هي صفة في وجه الاحتلال. خطوكم الشجاعة ومحاصرة خطوط الإمداد العسكري ومنع عبور الأسلحة عبر الموانئ، تمثل ذروة التضامن العالمي الذي يثبت أن نبض الشعوب أقوى من آلة الموت".

خسائر قطاع الصيد

بدوره، قال رئيس نقابة العاملين في الصيد والإنتاج البحري زكريا بكر: إن قطاع الصيد تعرض لكارثة غير مسبقة من جراء الحرب الإسرائيلية، التي أدت إلى تدمير أكثر من 95 بالمائة من مقومات القطاع ومرافقه ومراكبه، وحرمان آلاف الصيادين والعاملين فيه من مصادر رزقهم.

وأضاف بكر في كلمة خلال الفعالية، أن أكثر من 236 صياداً استشهدوا بنيران الاحتلال الإسرائيلي، بينهم أكثر من 100 في أثناء ممارسة الصيد، في حين أصيب أكثر من 160 آخرين، واعتُقل أكثر من 150 صياداً.

وأكد أن هذه الأرقام تعكس حجم الخسائر البشرية التي لحقت بقطاع الصيد، عاداً أن استهداف الصيادين وحرمانهم من العمل تسبب بفقدان أسر كثيرة معيها

غزة/ أدهم الشريف: شارك ناشطون وصيادون وعاملون في القطاع البحري، أمس، في فعالية تضامنية في ميناء الصيادين غرب مدينة غزة دعماً للإضراب العالمي الذي يخوضه عمال الموانئ في أكثر من 100 ميناء حول العالم، اليوم الجمعة، رفضاً لاستخدام سلاسل الإمداد في تغذية الحروب، وللمطالبة بوقف الإبادة الجماعية ورفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة. وجاءت الفعالية بدعوة من نقابة العاملين في الصيد والإنتاج البحري والاتحاد العام لنقابات العمال، تأكيداً على التضامن مع التحركات العمالية الدولية المناهضة للحرب، ولتسليط الضوء على معاناة الصيادين الفلسطينيين في ظل القيود والاستهدافات التي تطال عملهم في بحر غزة.

ورفع المشاركون أعلام دول شهدت موانئها إضراباً، كما حملوا لافتات كتب عليها شعارات تندد بحرب الإبادة وتطالب بوقفها والحد من دعم الاحتلال الإسرائيلي.

وكان من أبرز هذه الشعارات: "أوقفوا شحن الموت"، في إشارة إلى شحنات الأسلحة التي تصل إلى (إسرائيل) وتستخدمها ضد أهداف مدنية في القطاع الساحلي، وكذلك "لا لشرعنة الإبادة.. عمال العالم يرفضون خدمة آلة الحرب".

دعم وتأييد لفلسطين وأبدت الناطقة باسم لجنة فعاليات أسطول الصمود العالمي نور سعد، دعمها الكامل لإضراب موانئ عالمية ضد استخدام سلاسل الإمداد في تغذية الحروب، ومنها حرب الإبادة على غزة التي اندلعت يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وما تزال مستمرة للعام الرابع على التوالي رغم اتفاق وقف إطلاق النار في 10 أكتوبر 2025.



دولة فلسطين
السلطة القضائية
ديوان القضاء الشرعي
محكمة رفع الشرعية



تبليغات شرعية

إلى المدعى عليه/ عبد الله رائد عبد الله أبو محسن من صرفند العمار وسكان رفح سابقاً والمقيم حالياً في بلجيكا ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى محكمة رفع الشرعية يوم الخميس وفق 2026/12/03م الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 2026/444م وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) المرفوعة عليك من قبل زوجتك ومدخولتك بصحيح العقد الشرعي المدعية/ ايمان سمير جمعة أبو جزر من السبع وسكان رفح، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك يجر بحك المقتضى الشرعي غيابياً لذلك صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في 2026/10/29م.

قاضي رفع الشرعي
القاضي الشرعي الشيخ / محمود مجدي أبو حماد



دولة فلسطين
السلطة القضائية
ديوان القضاء الشرعي
محكمة رفع الشرعية



تبليغات شرعية

إلى المدعى عليه/ أحمد حسام شحته نصار من مصر والمقيم حالياً في مصر ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى محكمة رفع الشرعية يوم الخميس وفق 2026/12/03م الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 2026/510م وموضوعها ((إثبات زوجية ونسب)) المرفوعة عليك من قبل المدعية/ براء محمد رمضان الشاعر من رفح وسكانها، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك يجر بحك المقتضى الشرعي غيابياً لذلك صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في 2026/10/29م.

قاضي رفع الشرعي
القاضي الشرعي الشيخ / محمود مجدي أبو حماد



دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي



إعلان بشأن مختار عائلة / أبو فريه - العجلين - الرميلات

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظة غزة بأن السيد/ نور الدين سليمان موسى أبو فريه قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / أبو فريه - العجلين - الرميلات، على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).



د. مروان أبو راس

القتل والتهجير والمقدسات هي القاسم المشترك في انتخابات النازيين الصهاينة

تابع الجميع بشغف بالغ الانتخابات الصهيونية التي انطلقت في السابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٢٦ م، والجميع ينتظر، ويحلل المحللون، والإعلام يتابع كل صغيرة وكبيرة، والدراسات الإستراتيجية قامت بدور نشط في توقع مآلات النتائج بين المجرمين السابقين: شامير، وبيريز، وشارون، ورابين، وغيرهم، وبين الحاليين والاختلاف الظاهري بين أداء هؤلاء المجرمين وتصورات كل منهم لمستقبل دولتهم اللقطة المؤقتة، ومما هو معلوم من الواقع بالضرورة أن هذه الانتخابات جاءت في وقت يحارب فيه هذا الكيان النازي حرب وجود وليس حرب حدود؛ فالجميع يضع برنامجه على هذا الأساس: كيف يحافظ كل مرشح على وجود هذا الكيان أو أن يمد في عمره الذي يدرك الجميع أنه بدأ في العد التنازلي منذ بدأ العقد الثامن من التأسيس النكد؟

ليس من الغريب أن تتطابق الدعاية الانتخابية بين جميع الأحزاب المتصارعة على مقعد القيادة الدموي، إذ لا يجد المراقب اختلافاً كبيراً بين حزب المجرم نتنياهو والمجرم أيزنكوت؛ فكلاهما يتوعد الشعب بالتهجير، والقدس بالتهويد، والضفة بالسيطرة والضم، وغزة بمزيد من القتل والجرائم، والداخل المحتل بالعنصرية والتضييق، والدول المحيطة بالويل والثبور وعظائم الأمور، وإيران بالتغيير، وكذلك تركيا، واليمن، وباكستان، وقطر، والجزائر. فهؤلاء القادة -كما قلنا سابقاً- كاللص الذي دخل بيتاً ليسرقه، فلو صرخ رجل على امرأته في البيت المجاور لسقطت مسروقاته رعباً وخوفاً، وهذه طبيعة اللصوص.

إذا سقط نتنياهو ربما يفرح الكثيرون؛ لأن طغيانه فاق كل التصورات، وخطره وصل إلى درجات غير مسبقة من أحد سبقه من رؤوس الإجرام السابقين الذين يؤكد محللوهم وإعلاميوهم أن هذا الخطر يضر أكثر ما يضر بكيانه الهش الذي لا يزال يترنح منذ الطوفان المجيد.

ولكن هل فوز غيره سيكون أحسن حالاً؟ وواقع الأمر -كما أشرنا- من تسابق الجميع نحو الإجرام مدعوماً أمريكياً وأوروبياً. وأعجب ما يميز هذا الكيان المفروض وجودياً على بلادنا من جميع قوى الشر، ومن تواطؤ بعض الجوار وبعض أصحاب اللسان العربي المبين والدين الإسلامي العظيم؛ أعجب ما يميز مجتمع الكيان هذا هو التوافق الكامل بين الرئيس والمرؤوس، والقائد والمقود، والجندي والمدني، والطبيب والطالب، والمهندس وصاحب المشروع -بل إنهم يزرعون في أطفالهم ذلك- وهو أن هذه الأرض لهم بوعد إلهي مزعوم، وأن طرد أصحابها منها واجب مقدس، وأن الحرب هي الوسيلة الوحيدة للبقاء بين هذا الكم الهائل من الأعداء.

ولا أدل على ذلك من أنهم يأخذون أطفالهم ليضعوا توقيعهم على القنابل الضخمة والصواريخ المحمولة على الطائرات؛ مشاركة منهم في قتل أطفال غزة ولبنان وسائر البلدان.

هذه النعمة التي يعيشها هؤلاء الصهاينة النازيون هي غفلة يعيشونها عن أنهم إذا كانوا أهل دين وعقيدة محرقة، فإنهم يواجهون أهل دين وعقيدة صحيحة، وإذا كانت لهم الجولة الآن فسيأتي وعد الآخرة، وسينطق الحجر والشجر فينادي على أهل العقيدة والدين ليخلص البشرية من هؤلاء المجرمين. وإذا كانوا يرونه بعيداً، فبوعد الله سبحانه نراه أقرب من أي وقت مضى إن شاء الله.

رافقتها دعوات لاعتقال قادة الأحزاب العربية

نتنياهو يواجه إخفاقه الانتخابي بالتحريض.. مساعٍ لتهميش القوائم العربية وتحيد دورها

د. عمر جعارة: نتنياهو لجأ إلى التشكيك في نتائج الانتخابات بعد إخفاقه في حصد الأغلبية

عادل شديد: نتنياهو يسعى إلى إلغاء نتائج الانتخابات وإبقاء المنظومة القديمة

عليان الهندي: نتنياهو يسعى إلى تحيد فلسطيني الداخل سياسيًا بعد إخفاقه في الانتخابات

تابعة للإخوان المسلمين، إذ يريد إيجاد خصم يحمله مسؤولية فشل الليكود. وأعتقد أن الأمور لن تسير كما يفكر، لأن الهدف الأساسي للفلسطينيين كان إزاحة نتنياهو عن الحكم لتحسين ظروفهم الاقتصادية وتخفيف مستوى الجريمة".

ويعتقد أن هذه الحملة تهدف إلى تحييد الأحزاب العربية بشكل مطلق، ومنعها من أداء دور سياسي في التغيير. وقد برز خلال اليومين الماضيين توجه إيمانية تحالف حزب أيزنكوت مع القائمة العربية، ما يسمح بتشكيل حكومة. وفي هذا السياق جاءت الهجمة لمنع فلسطيني الداخل من أداء أي دور سياسي، رغم أن دورهم البرلماني استطاع تحييد نتنياهو.

ولفت إلى أن نتنياهو اتجه نحو الإجابة في غزة، وعزل الفلسطينيين في معازل، ونزع البعد السياسي والوطني عن السلطة في الضفة الغربية. ويسعى إلى إبعاد القضايا الوطنية والسياسية عن العرب، وتحويل الفلسطينيين إلى سكان وليسوا مواطنين.

تهميش الدور العربي

واستبعد الهندي اتخاذ إجراء كاعتقال قيادات القوائم العربية، خاصة أن رؤساء القوائم أعضاء في الكنيست، ما يجعل إقصاءهم أمراً صعباً، وإن كان نتنياهو قد يفكر في رفع الحصانة البرلمانية عنهم.

هذا التحريض الذي لم يتوقف منذ إعلان نتائج الانتخابات، يعود سببه الرئيس، وفق المختص في الشأن الإسرائيلي عادل شديد إلى قناعة نتنياهو بأن الجماهير قررت إسقاطه ونجحت في ذلك. وبالنسبة إلى شخصية متعجرفة مثله، فإن رؤية الجماهير الفلسطينية في الداخل تعيد تنظيم نفسها، وتخرج بهذه النسبة الكبيرة، وتوجه أصواتها نحو القوائم العربية التي ينظر إليها باعتبارها عدواً، وتتمكن من حصد عدد كبير من المقاعد وإسقاط اليمين الديني المتعجرف، أمر لا يمكن المرور عليه مرور الكرام. ورأى شديد في حديثه لصحيفة "فلسطين" أن هناك توجهاً لإعادة النظر في مجمل المكانة العربية في الانتخابات والكنيست، وإعادة فلسطيني الداخل إلى حالة الضعف وإبائهم على الهامش، وجعل الكنيست مؤسسة إسرائيلية لليهود. "لذلك نرى التحريض والتشكيك، بهدف عدم التعامل مع الجماهير العربية باعتبارها جزءاً من دولة الاحتلال، وعدم إعطاء شرعية لأي تحالف عربي مع قائمة إسرائيلية أخرى، بادعاء أن هذه الأصوات داعمة لـ (ما يسمى) الإرهاب". وأكد أن كل ما نشهده الآن هو محاولة من نتنياهو للبقاء على المنظومة القديمة، والاستمرار رئيساً للحكومة، وإلغاء الانتخابات وعدم الاعتراف بنتائجها.



ولذلك يحاول التشكيك في نتائج الانتخابات وإثارة الادعاءات بشأن تدخل أطراف خارجية.

أزمة كبيرة

ويعتقد أن الاحتلال أمام أزمة كبيرة، فقد أدى فشل نتنياهو إلى إغلاق مسارات أمامه ووجود طرق وعرة تحول دون تشكيل الحكومة. لذلك يحاول إعادة تكرار تجربة إسقاط حكومة نفتالي بينيت على الرغم من مضي سبعة أشهر على توليها المسؤولية، والدفع بدولة الاحتلال إلى انتخابات مبكرة ثلاث مرات، كلفت كل جولة انتخابات نحو مليار ونصف مليار شيكل.

في حين رأى المختص في الشأن الإسرائيلي عليان الهندي أن الهدف من التحريض أن ائتلاف نتنياهو انهزم في الانتخابات؛ إذ كان التكتل يضم 68 مقعداً، وخسر الآن 15 مقعداً، وعملياً سقط. ولو كانت الانتخابات بين شخصين، لسقط نتنياهو. والأخطر أن منافسيه في المعسكر الصهيوني لم يتمكنوا من الحصول على أغلبية يهودية، فأصبح الفشل مزدوجاً، وبالتالي لم يجد طرفاً يوجه إليه الاتهام بإسقاط نتنياهو سوى الطرف العربي.

وقال الهندي لصحيفة "فلسطين": "كان التوجه العربي واضحاً نحو إسقاط نتنياهو، وقابله توجه واضح من الليكود لمحاولة إخراج قائمة منصور عباس من الانتخابات والتشويش على القائمة المشتركة. وكانت الخصومة واضحة، لكن العرب اعتبروا أن إخراج نتنياهو جزء مهم من تخفيف المشكلات التي يعانيها، في حين كانت القائمة المشتركة تقول إن إسقاطه يعني إسقاط الفاشية وقادة الإبادة".

وأضاف: "سقط نتنياهو في الانتخابات، ولم يجد وسيلة لمواجهة خصومه، فبدأ بتوجيه الاتهامات إلى القائمة المشتركة. وكان يستهدف قائمة منصور عباس ويحاول إقصاءها بزعم أنها

الناصرة-غزة/ يحيى العقبوي: يشن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو وسياسيون إسرائيليون حملة تحريض ضد قادة القوائم العربية، بعد رفع تمثيل القائمتين العربيتين "المشتركة" و"الموحدة" إلى 19 مقعداً في الانتخابات الإسرائيلية البرلمانية، وسط مزاعم واتهامات لفلسطيني الداخل بـ"سرقة الانتخابات والتزوير وتلقي أموال أجنبية من قطر أو التعاون مع جماعة الإخوان المسلمين"، ترافقها دعوات إلى اعتقال قادة الأحزاب العربية.

ودعا وزير ما يسمى الأمن القومي في حكومة الاحتلال إيتمار بن غفير جهاز "الشاباك" إلى اعتقال رؤساء الأحزاب العربية، بزعم "الاشتباه في تورطهم في تلقي أموال قطرية".

في حين يؤكد مختصون بالشأن الإسرائيلي في أحاديث منفصلة مع صحيفة "فلسطين" أن الهدف من الاتهامات منع القائمتين العربيتين من التحالف مع أي قائمة إسرائيلية أخرى، وتهميش دورهما السياسي، وتوفير توجه لإعادة النظر في مكانة فلسطيني الداخل السياسية وتهميش دورهم.

ونفى المتحدث باسم الخارجية القطرية ماجد الأنصاري، نفيًا قاطعاً مزاعم تدخل قطر في الانتخابات الإسرائيلية أو تمويل أي أنشطة تستهدف التأثير في نتائجها، ورفض الاتهامات التي يروج لها بعض السياسيين الإسرائيليين وأطراف إعلامية مرتبطة بهم، "في إطار حملة تضليل جديدة تستهدف زج اسم قطر في التجاذبات السياسية الداخلية في (إسرائيل)".

على خلفية انتخابات الكنيست التي أجريت. وقال المختص في الشأن الإسرائيلي د. عمر جعارة، إنه لا يمكن لنتنياهو أن يذهب إلى أي مجال إلا بالكذب والاحتيال. فقد وصف المظاهرات التي خرجت بمئات الآلاف ضد ما سمي "الإصلاح القضائي" بأنها انقلاب على "ديمقراطية" دولة الاحتلال المزعومة، وكان يعتقد أنه سيحصل بسهولة على 61 مقعداً في هذه الانتخابات، لكن النتائج التي منحتة 59 مقعداً، ثم انخفضت المقاعد إلى 53 مقعداً، أصابته بالجنون.

وأضاف جعارة لصحيفة "فلسطين": "عندما وجد نتنياهو نفسه عاجزاً عن تشكيل حكومة إلا بالصوت العربي، لجأ إلى التشكيك في النتائج التي أوصلت الأحزاب العربية إلى 17 أو 18 مقعداً، وبدأ بتأليف الأكاذيب والادعاء بأنها ممولة من قطر والخارج، في محاولة للطعن في نزاهة الانتخابات والتشكيك في نتائجها. ولفت إلى أن نتنياهو يواجه صعوبة في تبرير عدم وصوله إلى الرقم المطلوب، رغم قيادته المعسكر اليميني وتحالفه مع بتسليل سموتريتش.

صالح لـ "فلسطين": حرب الإبادة غيرت صورة الاحتلال.. وتأييد القضية الفلسطينية يتصاعد عالميًا

ويرجح صالح استمرار محاولات الاحتلال إخضاع قطاع غزة، وما يسمى "نزع سلاح المقاومة"، وفرض واقع جديد على الأرض بالقوة، إلى جانب مواصلة الضغوط العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والمعيشية على السكان، والتحكم في المعابر واستخدامها أدوات ضغط.

ولا يستبعد صالح أن يواصل الاحتلال العمل على خلق بيئة طاردة للفلسطينيين وإجبارهم على الهجرة، بالتزامن مع تعطيل جهود إعادة الإعمار، بما يبقي الظروف المعيشية في القطاع شديدة الصعوبة ويزيد الضغوط على سكانه.

وفي سياق متصل، يتوقع استمرار محاولات تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني، ولا سيما عبر دعم الميليشيات المتعاونة مع الاحتلال، معتبراً أن هذه الأدوات قد تشكل جزءاً من الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى إضعاف المجتمع الفلسطيني وتقويض قدرته على الصمود. ومع ذلك، يشدد صالح على أن الاحتلال ليس بمنأى عن الأزمات الداخلية، وأن البيئة العربية تشهد تفاعلات وتغيرات، فيما لا تبدو البيئة الدولية ثابتة أو محكمة بمسار واحد. ومن شأن هذه التحولات، برأيه، أن تؤثر في مسار الصراع، معرباً عن أمله في أن تفضي المتغيرات الإقليمية والدولية إلى تخفيف الحصار عن قطاع غزة، وتعزيز صمود الفلسطينيين، وتوفير الظروف اللازمة لإعادة الإعمار وتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية لسكانه.

ويلفت إلى أن أجيالاً جديدة، ولا سيما في أوساط الشباب، باتت تنظر إلى الاحتلال بصورة مغايرة لما كان سائداً في السابق، وترفض التعاون معه وتبدي دعماً أكبر للقضية الفلسطينية، ويبرز هذا التحول، بحسب تقديره، داخل المجتمعات الغربية والولايات المتحدة، التي شكلت تقليدياً بيئة داعمة للاحتلال.

ويرى صالح أن هذه الاتجاهات قد تخدم القضية الفلسطينية على المدنيين المتوسط والبعيد، لكنها لا تعني بالضرورة حدوث تغيرات سريعة في السياسات الرسمية للدول الغربية. ويحذر من الاستعجال في انتظار نتائج سياسية مباشرة للتحولات الشعبية، موضحاً أن انتقال التغير في الرأي العام إلى مستوى تغيير السياسات الرسمية يحتاج إلى وقت.

محاولات فرض وقائع جديدة أما بشأن المسار الإسرائيلي المحتمل تجاه قطاع غزة والقضية الفلسطينية خلال السنوات المقبلة، يشير صالح إلى أن المشهد السياسي داخل دولة الاحتلال، سواء على مستوى الحكومة أو المعارضة، يميل عمومًا إلى اليمين، وأن أي تغييرات قد تفرزها نتائج الانتخابات الأخيرة ستظل، وفق تقديره، ضمن نطاق اليمين ويمين الوسط.

وأظهرت نتائج انتخابات برلمان الاحتلال "الكنيست"، تقدم معسكر رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو على المعارضة بقيادة غادي آيزنكوت، دون امتلاكه الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة.



تداعيات الحرب
تعمق المخاوف
الإقليمية
وتقوض فرص
التطبيع

حرب الإبادة
تقوض السردية
الإسرائيلية
وتكشف حقيقة
الاحتلال

الاحتلال يراهن
على الضغط
والتهجير بعد
فشله في
تحقيق أهداف
الحرب

تصاعد
التضامن
الشعبي الغربي
مع فلسطين..
وتغيير السياسات
الرسمية يحتاج
إلى وقت

قطاع غزة والضفة الغربية، ودفعهم إلى التهجير، جعلت السياسات الإسرائيلية تمثل مصدر قلق للأمم القومي المصري والأردني. ويشير

تحقيق الأهداف الإسرائيلية المعلنة. وفي المقابل، أظهرت المقاومة قدرة على الصمود ومواجهة الطغيان، مستندة إلى الإمكانيات المتاحة لديها، وإلى قيم الصبر والثبات والتضحية، ما جعلها نموذج إلهام في البيئتين العربية والإسلامية، بل وامتد تأثيرها إلى قطاعات من الرأي العام العالمي، وفق حديث صالح.

ولم تقف آثار الحرب عند تراجع التعاطف مع الاحتلال، بل طالت الأسس التي قامت عليها سرديته السياسية والإعلامية؛ إذ يرى صالح أن الحرب أضعفت صورته بوصفه واحة "الديمقراطية" المزعومة، كما قوضت قدرته على تبرير عملياته تحت ذريعة ما يسمى بـ "الدفاع عن النفس"، أو تصوير التضامن مع الفلسطينيين باعتباره تعبيراً عن العداء لليهود، معتبراً أن هذه المقولات لم تعد تحظى بالقبول لدى قطاعات متزايدة من الجمهور العالمي.

وعلى المستوى القانوني، يستشهد صالح بإحالة دولة الاحتلال أمام محكمة العدل الدولية، وإصدار محكمة الجناية الدولية مذكرات اعتقال بحق عدد من قادته، معتبراً أن هذه التطورات تعكس حجم التدهور الذي أصاب صورة الاحتلال حيث يواجه الاحتلال ظروفًا شديدة الصعوبة على مستوى صورته العالمية، نتيجة الوحشية التي ظهرت خلال الحرب، وكشفت حقيقته أمام العالم.

إضعاف مسارات التطبيع على المستوى الإقليمي، يرى صالح أن "طوفان الأقصى" أحدث تغييرات في النظرية الأمنية الإسرائيلية، إذ لم يعد الاحتلال يعتمد على الردع بالتهديد وحده، بل اتجه، إلى ما أسماه "الردع بالتدمير"، إلى جانب "الردع بالمنع"، القائم على استهداف المواقع التي يُحتمل أن تشكل خطراً عليه.

ويعكس هذا التحول، بحسب صالح، توجه (إسرائيل) نحو توسيع نطاق السيطرة والهيمنة المتعطسة، ليس داخل فلسطين المحتلة فحسب، بل في البيئة الإقليمية أيضاً، مشيراً إلى مساعي جيش الاحتلال لإنشاء أحزمة أمنية في لبنان وسوريا، وما ترتب عليها من توترات ومواجهات، ولا سيما في الساحة اللبنانية.

وفي موازاة ذلك، فإن محاولات خلق بيئات طاردة للفلسطينيين في

بيروت-غزة/ حاوره محمد الأيوبي: يرى المدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، د. محسن صالح أن حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة أحدثت تحولات في صورة الاحتلال الإسرائيلي عالمياً، وأضعفت سرديته السياسية والإعلامية، مع تصاعد التأييد للقضية الفلسطينية وتراجع التعاطف مع الاحتلال، بالتوازي مع إخفاقه في تحقيق أهدافه بالرغم حجم الدمار والقوة الهائلة المستخدمة.

ويقول صالح في حوار مع "فلسطين أون لاين"، إن تداعيات الحرب تجاوزت قطاع غزة، لتطال البيئة الإقليمية مع ازدياد المخاوف من السياسات الإسرائيلية ومساعي التهجير وتوسيع الهيمنة، بما أضعف الثقة بالاحتلال وألقى بظلاله على مسارات التطبيع. ويحذر من استمرار محاولات الاحتلال إخضاع قطاع غزة وما يسمى "نزع سلاح المقاومة" وفرض وقائع جديدة، مشيراً إلى أن التحولات في الرأي العام العالمي قد تعزز القضية الفلسطينية، وإن كان انعكاسها على المواقف الرسمية الغربية يحتاج إلى وقت.

تراجع السردية الإسرائيلية وفيما يتعلق بتأثير الحرب على صورة الاحتلال عالمياً، يشير صالح إلى أن الرأي العام الدولي شهد تحولات واسعة، مع ارتفاع نسب التأييد للحق الفلسطيني في دول عدة، بما فيها الولايات المتحدة، لافتاً إلى أن التأييد لفلسطين تجاوز، للمرة الأولى، التعاطف مع الاحتلال داخل المجتمع الأمريكي، وفق تقديره.

ويعزو هذا التحول إلى ما كشفته الحرب من ممارسات إسرائيلية، شملت القتل الواسع للمدنيين، واستهداف الأطفال والنساء، وتدمير المؤسسات المدنية والبنية التحتية، معتبراً أن الاحتلال أظهر في سعيه لتحقيق أهدافه في قطاع غزة، مستوى غير مسبوق من الوحشية والدمار، بما أسهم في كشف طبيعته أمام الرأي العام العالمي.

وفي هذا الإطار، يشير صالح إلى أن الاحتلال، بدعم أمريكي استخدم أكثر من 200 ألف طن من المتفجرات، بما يعادل أكثر من 14 قنبلة نووية من تلك التي ألقيت على هيروشيما وناغازاكي، بحسب تقديره، ومع ذلك لم يؤدي حجم القوة المستخدمة إلى



دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة خان يونس الشرعية الابتدائية



مذكرة تبليغ بالنشر المستبدل

إلى المدعى عليه/ إبراهيم موسى عواد أبو الحن من يازور وسكان خان يونس سابقاً، وحالياً سكان رام الله ومجهول محل الإقامة فيها الآن، يقتضي حضورك إلى هذه المحكمة يوم الأربعاء الموافق 2026/12/02م الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى أساس 2026/1015م وموضوعها ((تفريق للضرر من الغياب)) المرفوعة عليك من قبل زوجتك ومدخولتك بصحيح العقد الشرعي المدعية/ مريم عمر احمد الاقرط من سكرير وسكان خان يونس، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلًا عنك أو تبد للمحكمة معذرة شرعية، يجر بحقك المقتضى الشرعي لذلك صار تبليغك حسب الأصول. وحرر في الثامن عشر من جمادى الأولى لسنة 1448هـ الموافق 2026/10/29م.

قاضي محكمة خان يونس الشرعية
القاضي الشرعي الشيخ/ محمد فتحي اللحام

أم هاني أبو لبدّة تودّع نجليها خلال شهر.. قصف إسرائيلي يحوّل الفقد إلى مأساة عائلية بغزة



أم هاني.. خسارات متلاحقة تثقل قلب الأم

فقدت أم هاني نجليها مؤمن وهمام خلال أقل من شهر، في فاجعتين متقاربتين لم تترك العائلة وقتاً لالتقاط أنفاسها.

قبل نحو عام، استشهد حفيدها البالغ 9 سنوات، الأبناء والأحفاد.

ترك النجلان خلفهما 4 أطفال: طفلتان لهمام، إحداهما تبلغ نحو سنة وشهوراً والأخرى 3 سنوات، وطفلة لمؤمن تبلغ 4 سنوات، وطفل لم يتجاوز 9 أشهر.

تستعيد الأم زيارة همام لها مساء الاثنين، حين جاءها ماشياً، وجلس معها وشرب القهوة وضحك.

آثار الفقد على أطفال لم تتح لهم فرصة فهم ما جرى أو استيعاب غياب آبائهم. وتبدو الأم عاجزة عن إخفاء وجعها، وهي تتحدث عن أطفال أبنائها، وتكرر الدعاء بالصبر والعون، في محاولة للتشبث بما تبقى لها من قوة أمام خسارات متلاحقة.

"أي هدنة؟" لا تفصل مأساة أم هاني عن شعورها بأن الهدنة المعلنة لم تعكس أماناً في حياة المواطنين بقطاع غزة. وهي تتساءل بمرارة عن جدوى الحديث عن التهدئة، بينما تستمر، بحسب وصفها، حوادث القصف ووقوع الشهداء والجرحى.

وتقول: "أي هدنة؟ هو في هدنة؟ يضحكوا علينا"، قبل أن تدعو العالم إلى زيارة غزة والاطلاع على أحوال سكانها وما يعيشونه من خوف وقلق متواصلين. وتضيف أن الخوف من القصف بات يرافق تحركات الناس اليومية، فلا يخطون خطوة دون التفكير في احتمال العودة إلى منازلهم، في ظل ما تصفه باستمرار الاستهداف والإصابات.

وبين رواية الأم وشهادة الأب، تتجسد مأساة عائلة أبو لبدّة في فقد متقارب لم يترك لأفرادها فسحة للتعافي، وفي أطفال حرموا آباءهم، وأم تستعيد آخر جلسة قهوة وضحكة مع نجلها، قبل أن تتحول الذكرى إلى ما تبقى لها منه.

وفي ختام حديثها، تعود أم هاني إلى الدعاء، وتردد طلب الصبر والعون، فيما يتمسك جبر أبو لبدّة بالأمل في أن يتقبل الله نجليه ويجمعهما في الجنة.

عملهم مساء أول من مس، مما أسفر عن همام وآخرين إضافة إلى إصابة أكثر من ٣٠ آخرين. ولم تتلق العائلة الخبر من جهة واحدة، إذ وصلها عبر الصحافة، قبل أن يؤكد الأهل والأقارب والأحباب، فتوجهت إلى المكان لتواجه حقيقة فقد نجلها، الذي كان يؤدي عمله.

ويستعيد جبر لـ"فلسطين" ابنه بكلمات يغلب عليها الحزن، داعياً الله أن يتقبله شهيداً ويغفر له، وأن يجمعه بشقيقه مؤمن، الذي سبقه إلى الشهادة قبل أقل من شهر.

ويروي الأب أن شقيق همام الشهيد ظهر له في رؤيا، متسائلاً عن غياب عرسه، في مشهد ظل حاضراً في ذاكرة العائلة، قبل أن يلحق به همام، تاركاً وراءه أسرة تنتظر عودته، لكنها تلقت خبر استشهاده بدلاً من ذلك.

أطفال بلا آباء

لم يتوقف أثر الفاجعة عند الوالدين، بل امتد إلى أطفال صغار وجدوا أنفسهم أمام غياب الأب في عمر يحتاجون فيه إلى حضوره ورعايته.

فهمام، الذي استشهد عن (32 عاماً)، كان متزوجاً وأباً لابنتين، إحداهما تبلغ نحو سنة وشهوراً، والأخرى ثلاث سنوات، وفق رواية والدته. أما شقيقه مؤمن، الذي استشهد قبله، فترك طفلة تبلغ أربع سنوات وطفلاً لم يتجاوز تسعة أشهر.

وتقول أم هاني إن حفيدها، الذي استشهد قبل نحو عام، كان يبلغ تسع سنوات، لتتراكم الخسارات في العائلة، بين ابنين شابين وحفيد صغير، فيما تتوزع

خان يونس/ تامر قشطة:

لم تكن أم هاني أبو لبدّة تتخيل أن يتحوّل شهر واحد إلى موعد متكرر للفقد، وأن تودّع نجليها خلال أسابيع قليلة، بعدما فقدت قبل نحو عام حفيدها البالغ تسع سنوات، لتجد نفسها أمام مأساة عائلية تتسع فصولها، فيما يترك الشهداء خلفهم أطفالاً صغاراً فقدوا آباءهم في قطاع غزة.

وبينما تستعيد الأم تفاصيل الساعات الأخيرة التي جمعتها بنجلها المهندس الزراعي همام أبو لبدّة (32 عاماً)، تختلط كلماتها بالدعاء والصبر، وتعود بذاكرتها إلى زيارته الأخيرة، حين جاءها ماشياً، وجلس معها وشرب القهوة وضحك، قبل أن تتلقى نبأ استشهاده إثر استهدافه أثناء عمله في منطقة العبور المخصصة للشاحنات التجارية جنوبي القطاع.

وتقول الأم، وهي تستحضر حجم المصاب لصحيفة "فلسطين": "أجا على رجليه علي (مساء الاثنين)، مشي من المغرب للعشا، وقعد عندي وشرب قهوة وضحك، والله ما فيه حاجة"، قبل أن تستدرك أن نجلها الآخر استشهد قبله بأقل من شهر، وكأن الفقد لم يمهل العائلة وقتاً لالتقاط أنفاسها.

استهداف في مكان العمل

كان همام يعمل مهندساً زراعياً، ضمن طواقم مرتبطة بوزارتي الزراعة والاقتصاد، في منطقة جامع معاوية بمنطقة "فش فرش" شمال غرب مواصي رفح التي تمر عبرها الشاحنات التجارية.

وبحسب رواية والده جبر أبو لبدّة، استهدف نجله ومجموعة من العاملين خلال وجودهم في مكان

هاني المبحوح.. فقد ابنه "محمد" مرتين وأحلام أبنائه معلقة بين الإصابة والعلاج

غزة / هدى الدلو:

في الرابع من يناير/كانون الثاني 2025، كانت العائلة النازحة قسرا إلى مدينة دير البلح وسط قطاع غزة تجتمع حول مائدة الطعام مع أذان المغرب، حين وقع انفجار في مكان مجاور، فاندفعت الشظايا إلى المنزل الذي احتمت به الأسرة، واخترقت أجساد أفرادها، وجولت لحظات الاجتماع إلى مأساة لا تزال آثارها حاضرة في حياتهم.

لم يكن هاني المبحوح، الخمسيني من سكان عزبة عبد ربه شمال قطاع غزة، يتخيل أن تتحول مائدة الطعام التي اجتمعت حولها أسرته إلى مشهد للفقد والإصابات، وأن يخطف القصف الإسرائيلي ابنه محمد، في حين يترك شقيقه بصارعان آلاما تهدد مستقبلهما، ويعيد إلى قلبه وجعا عاشه قبل سنوات.

ضرورة ملحة، في ظل حاجته إلى رعاية طبية متخصصة، ورغم حصوله على نموذج رقم (1)، إلا أنه لم يتمكن من السفر، وفق إفادة والده، ليبقى عالقاً بين آلامه وانتظار فرصة للعلاج.

ويتابع الأب: "ابني بحاجة ماسة إلى السفر، فالصداع لا يفارقه ولا ينام بسببه طيلة الوقت، وإصابته في الرأس والشظية القريبة من عينه تؤثران في حياته. تقدمنا بطلب للسفر رغم حصوله على نموذج رقم واحد، لكن الطلب رُفض، ولا نعرف ماذا نفعل".

ولم تسلم ابنته البالغة من العمر 17 عاماً من شظايا الانفجار، إذ فقدت إحدى عينيها، لتبدأ رحلة علاج شاقة قادتها من غزة إلى مصر، إذ أجرت ثلاث عمليات جراحية على نفقة والدها، لكنها لم تحقق النتيجة المرجوة.

ثم انتقلت إلى ليبيا بحثاً عن فرصة أخرى، غير أن الأطباء أكدوا حاجتها إلى العلاج في إحدى الدول الأوروبية لإجراء عملية زراعة القرنية. وهكذا وجدت نفسها تواجه ألم الإصابة ومرارة الغربة، في حين يواصل والدها البحث عن سبيل لتأمين علاجها، بالرغم من الأعباء المالية التي تتقّل كاهله.

ولم ينج المبحوح نفسه من الشظايا، فقد أصيب في ظهره، لتضاف إصابته الجديدة إلى معاناة قديمة خلفتها حرب عام 2008، حين تعرض لإصابة استدعت استئصال إحدى رئتيه.

وبين فقد ابنه، وإصابات أحمد التي عطلت دراسته، وابنته التي تنتقل بين البلدان بحثاً عن العلاج، يجد الأب نفسه في مواجهة أعباء تفوق قدرته، بينما يحاول التماسك من أجل أبنائه رغم جراحه.

ويختم حديثه: "كل ما أتمناه أن أرى أبنائي يتعافون ويعيشون بأمان. فقدت محمد، وأرى أحمد يعاني ولا يستطيع إكمال دراسته، وابنتي تبحث عن علاج بعيداً عنا، أشعر بالعجز حين لا أستطيع توفير ما يحتاجون إليه، لكنني لا أزال أتمسك بالأمل في أن يحصلوا على فرصة للحياة من جديد".



يستعيد المبحوح تلك اللحظات قائلاً لصحيفة "فلسطين": "كنا نجلس حول مائدة الطعام، ولم نتوقع أن ينقلب كل شيء بهذه السرعة، وقع الانفجار فجأة، وأصبحت الشظايا في كل مكان، وانشغلنا بالبحث عن أبنائنا والاطمئنان عليهم، لكننا وجدنا أنفسنا أمام فاجعة أكبر من قدرتنا على الاحتمال".

فاجعة تتكرر بعد سنوات أصابت شظية رأس محمد، البالغ من العمر 15 عاماً، فاستشهد على الفور، تاركاً والده أمام خسارة أعادت إليه جرماً قديماً؛ إذ فقد ابنه محمد أيضاً خلال حرب عام 2008، قبل أن يرزق بطفل آخر سمّاه الاسم نفسه، لتتكرر الفاجعة وينتزع منه ابنه مرة أخرى.

يقول الأب بألم: "استشهد ابني محمد في حرب 2008، ثم رزقني الله بطفل آخر، فسميته محمد، ولم أتخيل أن أفقده بالطريقة نفسها، كنت أتمنى أن أراه يكبر أمام عيني، لكن الحرب أخذته مني، وأعادتني إلى وجع الفقد الذي عشته قبل سنوات".

ولم يكن استشهاد محمد نهاية المأساة؛ فقد أصيب ابنه أحمد، البالغ من العمر 24 عاماً، بشظية في الرأس تسببت في كسر بالجمجمة، ولا يزال رأسه مفتوحاً، في حين استقرت الشظية بالقرب من عينه اليسرى، مسببة ضعفاً فيها، ويلزمه صداع مستمر، وأصابت شظية أخرى الشريان الرئيس في قدمه اليسرى، ما أعاق مشيه بصورة طبيعية.

وكان أحمد على بُعد ساعات دراسية قليلة من التخرج في تخصص التمريض بإحدى جامعات غزة، لكن إصابته والصداع الذي لا يفارقه حرماه استكمال دراسته، وحوّلا حلمه القريب إلى أمنية معلقة على تحسن حالته الصحية. ويضيف والده: "كان وضع أحمد خطيراً وقت الإصابة، وظننا أننا سنفقده، نجا، لكنه لا يزال يعاني إصابات تعطل حياته ودراسته، ولم يعد قادراً على ممارسة حياته بصورة طبيعية".

ومع استمرار معاناته، بات السفر للعلاج في الخارج

فاجعة المبحوح وإصابات أبنائه

اليسرى، وحرمة إصاباته والصداع المستمر استكمال دراسته الجامعية في التمريض.
ابنته (17 عاماً): فقدت إحدى عينيها، وأجرت ثلاث عمليات جراحية في مصر دون النتيجة المرجوة، وتحتاج إلى عملية زراعة قرنية في إحدى الدول الأوروبية.

محمداً.. فقد متكرراً: فقد هاني المبحوح ابنه محمد في حرب 2008، ثم رزق بطفل آخر سمّاه محمد، قبل أن يستشهد الأخير (15 عاماً) بشظية في الرأس عام 2025.
أحمد (24 عاماً): أصيب بكسر في الجمجمة وشظية قرب عينه اليسرى أضعفت النظر فيها، وإصابة في شريان رئيس بقدمه

«من التشخيص إلى الحل».. ورشة تبحث معالجة الفاقد التعليمي والقيمي وتحسين جودة التعليم في غزة

تعويض نقص المختبرات والقرطاسية، وربط المساعدات الإنسانية بالعملية التعليمية، بما يساهم في توفير احتياجات الطلبة الغذائية وتعزيز قدرتهم على التعلم. وشدد على ضرورة توحيد الجهود ضمن خطة استراتيجية شاملة، وتوفير شبكة أمان للمعلمين والطلبة، مع حماية المناهج الفلسطينية وتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها القطاع التعليمي.

من جهته، أكد رئيس دائرة التعليم في التيار الإصلاحي د. محمد اشتوي أن تجاوز الأزمة التعليمية يتطلب الانتقال من المبادرات الفردية المتفرقة إلى شراكة مؤسسية منظمة تجمع الجهات العاملة في التعليم، وتحدد أدوارها وأولوياتها ضمن إطار تنسيقي واضح.

ودعا إلى إنشاء قناة تمويل موحدة وقاعدة مشاريع محددة الاحتياجات والتكاليف، مع إشراك القطاع الخاص والجامعات والفلسطينيين في الشبكات والمنظمات الدولية، وتطوير آليات شفافة لتقييم أثر التدخلات التعليمية وقياس مدى تقدمها. وأشار اشتوي إلى أهمية تحويل المجتمع من مجرد منفذ للمبادرات إلى شريك في اتخاذ القرار وامتلاك العملية التعليمية، مؤكداً ضرورة تنويع مصادر التمويل، والاستفادة من المسؤولية المجتمعية للشركات وأموال الزكاة وفق الضوابط الشرعية، إلى جانب تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية.

وشدد على أن وزارة التربية والتعليم العالي ومديرياتها ينبغي أن تضطلع بالدور المرجعي في الإشراف والتنسيق، بما يضمن تكامل الجهود والالتزام بالمعايير الدولية للتعليم في حالات الطوارئ، وتحقيق استجابة أكثر فاعلية واستدامة. نحو معالجة شاملة للفاقد التعليمي والقيمي

وخلصت مداخلات الورشة إلى أن استعادة التعليم في قطاع غزة لا يمكن أن تقتصر على فتح المدارس وإعادة تسجيل الطلبة، بل تستلزم ضمان حضورهم الفعلي، وتحسين مستوى تحصيلهم، ومعالجة الآثار النفسية والسلوكية للحرب، وتوفير الحد الأدنى من البيئة التعليمية الآمنة.

كما أكدت أهمية توحيد جهود المؤسسات الحكومية والأهلية والمجتمعية، وتوفير الدعم المالي والتقني للمدارس والمعلمين، وتطوير برامج استدرائية تستجيب للفروق بين مستويات الطلبة، بما يحول دون اتساع الفجوات التعليمية وحرمان جيل كامل من حقه في التعلم.

وتأتي الورشة ضمن مسار يسعى إلى تحويل تشخيص التحديات التعليمية إلى تدخلات عملية قابلة للتنفيذ، تحفظ حق الأطفال والشباب الفلسطينيين في التعليم، وتضمن هويتهم وقيمتهم، وتدعم صمود المجتمع في مواجهة تداعيات الحرب والدمار.



من خلال اختبارات تشخيصية للطلبة من الصف الثاني حتى التاسع الأساسي، والتركيز على المهارات الأساسية في اللغة العربية والرياضيات، متوقعاً أن يستفيد منه نحو 338 ألفاً و680 طالباً وطالبة خلال العام الدراسي.

كما شدد على ضرورة استعادة التعليم القيمي والتربية الإسلامية والوطنية، بعد انقطاع تدريس بعض هذه المباحث خلال سنوات الحرب، مؤكداً أن تعزيز السلوك الإيجابي ومسؤولية مشتركة بين المدرسة والأسرة والمسجد والمجتمع والمؤسسات الشريكة.

حلول واقعية ومرنة

بدوره، دعا رئيس فرع خان يونس في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية د. محمد شبير إلى تبني حلول واقعية ومرنة لتحسين جودة التعليم، تقوم على استثمار الإمكانيات البشرية والتكنولوجية والمكانية المتاحة، بدل انتظار عودة الظروف المثالية التي كانت قائمة قبل الحرب.

وأوضح شبير، خلال عرض ورقة بحثية، أن معالجة الفاقد التعليمي تتطلب تفعيل مراكز التعليم المجتمعية، والاستفادة من الخريجين والمتطوعين وأصحاب الخبرات، وتطوير محتوى رقمي يمكن استخدامه دون اتصال بالإنترنت، إلى جانب دمج الدعم النفسي والتعليم باللعب والأنشطة الترفيهية في البيئة التعليمية.

وأكد أهمية توفير الحماية والدعم المادي للمعلمين، باعتبارهم أساس العملية التعليمية، مشيراً إلى أن استنزاف قدراتهم وحرمانهم من مقومات الحياة الأساسية ينعكس سلباً على جودة التعليم واستمراره.

كما أوصى بتطوير أساليب تقييم مرنة تركز على المهارات والمشاريع والأنشطة بدل الاعتماد الحصري على الامتحانات التقليدية، واستثمار خامات البيئة في

برهم: أكثر من 90% من مدارس غزة خرجت عن الخدمة.. ومئات الآلاف من الطلبة يواجهون تحديات تعليمية استثنائية

لافي: 44 ألف طالب خارج مقاعد الدراسة.. والعودة لا تعني تحقق التعلم

شبير: استثمار الموارد المتاحة وبناء حلول تعليمية قابلة للتطبيق

اشتوي: شراكة مؤسسية وتمويل موحد لضمان استدامة التعليم

تكتاف المؤسسات المحلية والدولية، وتوفير بيئة تعليمية قادرة على استيعاب الطلبة، ومعالجة الفاقد التعليمي، ومساندة المعلمين والطلبة في مواجهة التحديات المتراكمة.

من جانبه، أكد مدير مديرية التربية والتعليم في رفح د. أحمد لافي أن ما تعرض له التعليم في قطاع غزة يمثل «إبادة تعليمية» حقيقية، مشيراً إلى استشهاد أكثر من ألف أكاديمي وجامعي ومعلم، وأكثر من 21 ألف طالب خلال الحرب، إلى جانب تدمير المدارس والجامعات وفقدان الطلبة الشعور بالأمان داخل المؤسسات التعليمية.

وأوضح لافي أن أزمة التعليم تجاوزت تدمير المباني، لتشمل أربعة أبعاد رئيسية، هي الفاقد المعرفي والمهاري والقيمي والسلوكي، إضافة إلى التسرب والانقطاع الكامل عن الدراسة، مبيّناً أن الصدمات النفسية وسوء الأوضاع المعيشية ونقص الموارد انعكست بصورة مباشرة على قدرات الطلبة واستيعابهم.

وأشار إلى أن اختباراً تشخيصياً أجري على عينة من خمسة آلاف طالب من الصفوف الرابع حتى الثامن في مادتي اللغة العربية والرياضيات، كشف عن فجوات تعليمية واضحة؛ إذ اختبر طلبة الصف الخامس في مهارات الصف الثالث، وطلبة الصف السابع في مهارات الصف الخامس، بما يعكس حجم التعثر الذي أصاب التحصيل الدراسي.

وكشف لافي أن نحو 44 ألف طالب ما زالوا منقطعين عن الدراسة، رغم الجهود المبذولة لإعادة تعليمهم إلى التعليم، مؤكداً أن الوزارة تعمل على استهداف الطلبة غير الملحقين وتنفيذ دورات استدرائية لمعالجة الفاقد.

وأعلن أن الوزارة تستعد لتطبيق برنامج «التعلم المسرع»، اعتباراً من غد السبت،

خانيونس/ ربيع أبو نقيرة:

في وجود الدمار الواسع الذي طال المدارس والجامعات في قطاع غزة، وتفاقم الفاقد التعليمي والمعرفي والقيمي لدى الطلبة من جراء سنوات الحرب والانقطاع عن الدراسة، أكدت ورشة عمل تخصصية أهمية الانتقال من تشخيص واقع التعليم الكارثي إلى وضع حلول عملية ومستدامة، تضمن استعادة العملية التعليمية وتعويض الفاقد، وتحسين جودة البيئة التعليمية، وتعزيز القيم والسلوكيات لدى الأجيال الناشئة.

ونظمت مؤسسة تمكين للتدريب والتطوير، واتحاد حياة غزة، والهيئة الوطنية للصمود والوحدة الفلسطينية، أمس، الورشة الثانية ضمن سلسلة ورش العمل التخصصية «من التشخيص.. إلى الحل»، في مسار التعليم، تحت عنوان «التعليم في غزة.. نحو معالجة الفاقد التعليمي والقيمي وتحسين جودة البيئة التعليمية».

بمشاركة وزير التربية والتعليم العالي د. أمجد برهم، وممثلين عن المؤسسات التعليمية والتربوية، وعدد من الأكاديميين والمهتمين بالشأن التعليمي.

وأكد برهم أن قطاع التعليم في غزة تعرض لدمار غير مسبوق، موضحاً أن أكثر من 90% من المدارس أصبحت خارج الخدمة، في حين تحولت المدارس المتبقية إلى مراكز إيواء للنازحين الذين دُمرت منازلهم، مشيراً إلى أن الجامعات الفلسطينية تعرضت بدورها لدمار واسع طال مبانيها ومرافقها.

وأوضح برهم أن الوزارة عملت، بالرغم من استمرار العدوان وشح الإمكانيات، على استئناف التعليم عن بُعد لتعويض الطلبة عن الأعوام الدراسية التي فقدوها، من خلال خطة قسمت العام التعليمي إلى مرحلتين، تمكن خلالها أكثر من 400 ألف طالب وطالبة من الالتحاق بالمدارس الافتراضية، قبل التوسع في إنشاء المدارس المؤقتة ومراكز التعليم داخل القطاع.

وأشار إلى أن أكثر من 540 ألف طالب وطالبة يدرسون، وفق المعطيات التي عرضها، في المدارس المؤقتة والمراكز التعليمية، إلى جانب استمرار التعليم الافتراضي لنحو 40 ألف طالب داخل القطاع و20 ألفاً خارجه، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على زيادة عدد المدارس المؤقتة للحد من الانتظار، في ظل اضطرار بعض المدارس إلى العمل بنظام ثلاث ورديات.

وفي التعليم الجامعي، لفت برهم إلى انتظام نحو 82 ألف طالب وطالبة في الدراسة بجامعات قطاع غزة، رغم تدمير المؤسسات الجامعية وصعوبة توفير البنية التحتية اللازمة، مؤكداً أن عقد امتحانات الثانوية العامة لطلبة الأعوام المختلفة أعاد الأمل إلى آلاف الطلبة، ومهد الطريق أمام التحاقهم بالجامعات.

وشدد على أن استمرار التعليم يتطلب

الوعي الأمني مسؤولية مجتمعية مشتركة



هلال نصار

الوعي الأمني مسؤولية مجتمعية مشتركة، مفهوم يؤكد أن الأمن، سواء كان تقليدياً أو سيبرانياً أو فكرياً، لا يقع على عاتق الأجهزة الأمنية وحدها، بل هو منظومة متكاملة يشترك فيها جميع أفراد المجتمع ومؤسساته. لذا، الوعي الأمني يعني إدراك الفرد والمجتمع للتهديدات المحتملة (من جرائم، وشائعات، واختراقات إلكترونية، وتطرف، واحتيال، وابتزاز، إلخ...)، وفهم كيفية الوقاية منها، والتصرف المسؤول عند مواجهتها، فيما يشمل القدرة على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة، والالتزام بالأنظمة، والتعاون مع الجهات المختصة.

يُعتبر المواطن الواعي «رجل الأمن الأول»، كما ورد في الفلسفة الأمنية؛ لأن سلوكه اليومي يشكل خط الدفاع الأول قبل تدخل الأجهزة الرسمية. الأمن لا يُبنى بالقوة وحدها؛ فالتجارب أثبتت أن المجتمعات الأكثر استقراراً هي تلك التي يتمتع أفرادها بدرجة عالية من الوعي والمسؤولية، وليس فقط التي تملك أجهزة أمنية قوية. كما أن التحديات الحديثة

والمتعددة، كالشائعات، والجرائم الإلكترونية، والتطرف، والمخدرات، والهجمات السيبرانية، تستهدف المجتمع بأكمله، ولا يمكن مواجهتها بجهة واحدة، إضافة إلى تكامل الأدوار مع الأجهزة الأمنية التي تقوم بدورها المتمثل في التنفيذ والمراقبة، بينما المجتمع يوفر الوقاية والمعلومة والحصانة الفكرية. و«الوقاية خير من العلاج» قاعدة شرعية وضرورة أمنية؛ فالمواطن اليقظ يبلغ عن السلوكيات المشبوهة مبكراً، مما يمنع وقوع الجريمة أو يقلل من أثارها.

في العصر الرقمي، أصبح الوعي الأمني السيبراني أيضاً مسؤولية جماعية؛ لأن كل فرد يستخدم الإنترنت أو الأجهزة المتصلة يمكن أن يكون متمثلاً بنقطة ضعف أو قوة في حماية المنظومة الرقمية.

الأدوار الرئيسة مع الأطراف المختلفة:

الفرد/ الالتزام بالأنظمة، والتحقق من المعلومات، والإبلاغ عن المخاطر، وحماية بياناته الشخصية.

الأسرة/ التربية الأمنية منذ الصغر، ومتابعة استخدام الأطفال للإنترنت، وتعزيز قيم المسؤولية.

المدارس والجامعات/ دمج مفاهيم الوعي الأمني في المناهج، وتنظيم ورش عمل، وتحصين الشباب فكرياً.

وسائل الإعلام ووسائل التواصل/ نشر المعلومات الصحيحة، ومكافحة الشائعات، والتوعية بأساليب مبتكرة مع مؤسسات المجتمع المدني والمبادرات التوعوية، والشراكة مع الجهات الرسمية، ودعم الفئات الضعيفة.

الحكومة والأجهزة الأمنية/ وضع السياسات، وتوفير قنوات البلاغ، وتنظيم الحملات الوطنية، وبناء الثقة.

ويمكن تعزيز هذه المسؤولية من خلال البدء من الأسرة والمدرسة بنشر مفاهيم بسيطة وعملية، واستخدام وسائل التواصل لإنتاج محتوى توعوي جذاب ومبتكر، وتشجيع الإبلاغ المسؤول عبر القنوات الرسمية، وتجنب نشر الشائعات والتحقق من المصادر الرسمية دائماً، وتدريب الكادر الشبابي على أساسيات الأمن السيبراني، والمشاركة في المبادرات الوطنية والمجتمعية.

أما فوائد تعزيز الوعي الأمني بصفته مسؤولية مشتركة، فتتلخص في خمس نقاط:

1. تقليل الجرائم والحوادث قبل وقوعها.
2. تعزيز التماسك الاجتماعي والثقة بين المواطن والدولة.
3. بناء مجتمع أكثر مرونة في مواجهة الأزمات.
4. حماية المكتسبات الوطنية والتنمية الاقتصادية.
5. تحويل الأمن من «مهمة رسمية» إلى «ثقافة يومية».

الخلاصة: الأمن نعمة عظيمة، والمحافظة عليها واجب ديني ووطني وأخلاقي. عندما يتحول الوعي إلى سلوك يومي، ويشعر كل فرد بأن له دوراً، يصبح المجتمع بأكمله شريكاً فاعلاً في حماية الوطن واستقراره، وبهذا الوعي يتحقق حديث النبي: «كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته».

القدس التي تضيق على أهلها: أدوات الضغط على الوجود الفلسطيني



علي إبراهيم

لا يتخذ استهداف الوجود الفلسطيني في القدس صورة واحدة، ولا يقتصر على الاستيلاء المباشر على الأرض أو هدم المنازل وإخلاء العائلات منها، فإلى جانب هذه الإجراءات المباشرة، تتراكم سياسات تمس الإقامة والبناء والسكن والتنقل والوصول إلى الخدمات في المدينة المحتلة، في سياق جعل حياة المقدسين أكثر تعقيداً وكلفة، وتضع قدرتهم على الاستقرار في مدينتهم أمام تحديات متزايدة. ومن هنا، فإن قراءة التحولات التي تشهدها القدس لا تكتمل بالنظر إلى خرائط الاستيطان وحدها، حيث تستدعي الوقوف عند ما يجري داخل الأحياء الفلسطينية، وعند أثر القرارات الإدارية والقانونية والعمرانية في حياة السكان*. فالمسألة لا تتعلق فقط بمن يسيطر على الأرض، وإنما أيضاً بالشروط التي تسمح للفلسطينيين بالبقاء عليها ومواصلة حياتهم فيها.

سحب الإقامة: استهداف العلاقة القانونية بالمدينة يستند الوجود المسيحي الفلسطيني في القدس المحتلة، شأنه شأن بقية المكوّن الفلسطيني في المدينة، إلى مكانة قانونية هشّة أساسها «الإقامة الدائمة» لا المواطنة. فعلى أثر احتلال الشطر الشرقي من القدس عام 1967، أجرت سلطات الاحتلال إحصاءً سكانياً في 26 حزيران/يونيو من العام نفسه، شمل حينها نحو 66 ألف فلسطيني مقدسي، مُنحوا بموجب «بطاقة الهوية الزرقاء» التي تمنح صاحبها حق الإقامة فقط، من دون أي حقوق مرتبطة بالمواطنة، بينما اعتُبر كل من كان خارج المدينة وقت الإحصاء «غريباً»، ومُنِع من العودة إلى مسقط رأسه.

ولذلك، فإن سحب بطاقة الإقامة الدائمة يمكن أن يترك آثاراً تتجاوز الشخص المعني إلى أسرته وشبكة علاقاته الاجتماعية والاقتصادية. وبحسب معطيات منظمة «هموكيد» الحقوقية الإسرائيلية، فقد سحبت سلطات الاحتلال الإقامة الدائمة من نحو 14,929 فلسطينياً من القدس المحتلة، ما بين عامي 1967 و2024. وتبرز أهمية هذا الملف في أن الإقامة تمسّ أحد الشروط الأساسية للاستقرار في المدينة المحتلة. وخلال السنوات الأخيرة، استخدمت سياسة سحب الهويات لاستهداف عوائل منفذي العمليات النوعية، في سياق طردهم خارج القدس المحتلة.

الهدم وقيود البناء: حين يصبح السكن معركة يومية لا ينفصل ملف هدم منازل الفلسطينيين عن القيود المفروضة على

البناء والتوسع العمراني الفلسطيني في المدينة المحتلة، في ظل القيود الكبيرة التي تفرضها سلطات الاحتلال على رخص البناء، إضافة إلى تكاليف الإجراءات المرتبطة بها، وهو ما يضطر الفلسطيني إلى البناء من دون ترخيص، وهو ما يعرضه لهدم منازل بقرار من مؤسسات الاحتلال. وأمام هذه الظروف المعقدة، والمتصلة بالحرمّان من السكن وصعوبة الحصول على رخص البناء، تُشير تقديرات بلدية الاحتلال في القدس إلى أن عدد المباني المعرضة للهدم يصل إلى نحو 30 ألف مبنى، أي إن جزءاً كبيراً من المباني في المدينة المحتلة معرض للهدم في أي وقت.

وبحسب معطيات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة التابع للأمم المتحدة، هدمت سلطات الاحتلال في القدس المحتلة، منذ بدء حرب الإبادة، نحو 742 منشأة، وهو ما أدى إلى تهجير نحو ألفي فلسطيني وإلحاق الضرر بـ 56 ألفاً و769 آخرين. وتُظهر بيانات المكتب الأممي أن 59 منشأة هدمتها سلطات الاحتلال منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 وحتى نهاية العام، و219 منشأة هدمها الاحتلال خلال عام 2024، و257 خلال عام 2025، و207 منذ بداية عام 2026 وحتى بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر. وتنقسم المنشآت المهدامة إلى 371 منشأة مأهولة من إجمالي عدد المباني المهدامة، إضافة إلى 32 مسكناً غير مأهول، أما باقي عمليات الهدم فتشمل منشآت تجارية وزراعية وغيرها.

الجدار والحواجز: تجزئة الحياة اليومية تتخذ القيود على الحركة بُعداً آخر في مناطق مثل غانا ومخيم شعفاط وبيت إكسا ومحيطهما، فالجدار والحواجز وإجراءات العبور لا تؤثر في الحركة فحسب، ولكنها تنعكس على الوصول إلى العمل والمدارس والمرافق الصحية، وعلى انتظام العلاقات العائلية والاجتماعية. وتزداد أهمية هذه المسألة عندما تكون التجمعات الفلسطينية مترابطة في حياتها اليومية، بينما تفرض القيود واقفاً يجعل الوصول من منطقة إلى أخرى أكثر صعوبة. كما أن منع بعض السكان من العودة إلى منازلهم، أو فرض قيود استثنائية على حركتهم، يفتح أسئلة قانونية وإنسانية تتطلب توثيقاً دقيقاً لكل حالة وظروفها. ولا ينبغي النظر إلى هذه الإجراءات بمعزل عن بقية السياسات؛ فالسكن والعمل والتعليم والتنقل عناصر مترابطة. وقد لا يؤدي أي إجراء منفرد إلى تغيير جذري في حياة الأسرة،

لكن اجتماع قيود متعددة قد يرفع كلفة البقاء، ويضع السكان أمام خيارات شديدة الصعوبة.

من الإجراءات المتفرقة إلى البيئة الطاردة تتيح هذه الوقائع طرح سؤال مركزي: هل يمكن أن تتضافر سياسات الإقامة والهدم وقيود البناء والحركة لتشكيل بيئة تصبح فيها الحياة اليومية للفلسطينيين أكثر صعوبة؟ إن الإجابة تحتاج إلى تحليل يجمع بين البيانات القانونية والعمرانية والاجتماعية، لا إلى الاكتفاء بتوصيف كل إجراء على حدة. فمن الضروري رصد أعداد المنازل المهدامة أو المهدامة، وحالات سحب الإقامة، وتوزع القيود الجغرافية، وأثرها في الأسر، مع الانتباه إلى اختلاف الأوضاع بين أحياء القدس وبلداتها وضواحيها. ويساعد هذا المنهج على التمييز بين الأثر المباشر لكل سياسة وبين النتائج التراكمية المحتملة. كما يسمح بتحديد المناطق والفئات الأكثر تعرضاً للضغط، بدل إطلاق أحكام عامة لا تفسر الفوارق بين الحالات.

أخيراً،* تشكل هذه الاعتداءات المتصلة بالوجود الديموغرافي للمقدسين جزءاً من مخططات الاحتلال الرامية إلى إعادة تشكيل القدس* على المستويات الديموغرافية، ولا شك بأنها تتصل بالمستويات الدينية والجغرافية التي تعزز سيطرة سلطات الاحتلال على المدينة وسكانها. وما سلط عليه المقال الضوء من محاور متصلة بالهدم وسحب الهويات والحواجز، تأتي في سياق تحويل القدس المحتلة إلى بيئة طاردة للسكان، ودفع المزيد من المقدسين إلى الخروج من القدس، في مقابل تكثيف الحضور الاستيطاني داخل المدينة المحتلة وفي محيطها.

استهداف الاحتلال الطواقم الرقابية بغزة يهدد بتفاقم الاحتكار وفوضى الأسعار

غزة/ رامي رمانة:

ينذر استهداف قوات الاحتلال المتكرر لطواقم ونقاط عمل وزارة الاقتصاد الوطني بتداعيات خطيرة، وفق خبيرين اقتصاديين، يؤكدان أن تعطيل الدور الرقابي الحكومي يتجاوز الخسائر المادية المباشرة ليمسّ جوهر الاستقرار المعيشي والغذائي للمواطنين.

وأوضح الخبيران لصحيفة "فلسطين" أن تغييب أو إضعاف الطواقم يؤدي إلى تحول الأسواق نحو الفوضى وتمدد "السوق السوداء"، إلى جانب تفاقم ظواهر الاحتكار، وانفلات الأسعار، وتداول سلع مغشوشة أو منتهية الصلاحية.

يأتي ذلك في أعقاب ارتكاب جيش الاحتلال أول من أمس مجزرة استهدفت نقطة عمل تابعة لوزارة الاقتصاد في منطقة المواصي جنوب قطاع غزة، أسفرت عن أربعة شهداء وعشرات الجرحى.

واستهدف الاحتلال النقطة في أثناء ممارسة الموظفين عملهم الميداني في فحص البضائع والتأكد من صلاحيتها، ومكافحة تهريب المواد غير القانونية.

ويؤكد الخبير الاقتصادي د. محمد بربخ، أن استهداف الاحتلال نقاط عمل تابعة لوزارة الاقتصاد الوطني يمثل تطوراً خطيراً تتجاوز تداعياته الأضرار المادية المباشرة، لتتطاول قدرة المؤسسات الاقتصادية والرقابية على أداء مهامها، في ظل الظروف الاقتصادية والإنسانية الصعبة التي يعيشها القطاع.

ويوضح بربخ لصحيفة "فلسطين" أن خطورة الاستهداف تكمن في تأثيره المحتمل على عمل الطواقم الميدانية المسؤولة عن فحص البضائع والتأكد من صلاحيتها، ومتابعة الأسواق ومراقبة السلع، وضبط الأسعار وحماية المستهلك، مشيراً إلى أن استمرار الظروف قد ينعكس سلباً على انتظام العمل الرقابي والتنظيمي.

ويضيف أن استهداف مواقع عمل الطواقم الميدانية يعرّض حياة الموظفين للخطر، ويخلف تداعيات نفسية ومهنية قد تؤثر على قدرتهم على مواصلة أداء واجباتهم، فضلاً عن إرباك سير العمل واحتمال تعطل بعض المهام الرقابية، الأمر الذي قد يحدّ من فاعلية متابعة الأسواق وضبط المخالفات.

وينبه بربخ على أي تراجع في مستوى الرقابة الاقتصادية



د. محمد بربخ



د. محمد العرف

يفتح المجال أمام اتساع الفوضى في الأسواق، ويزيد من صعوبة متابعة حركة السلع وأسعارها، لا سيما في ظل هشاشة الأوضاع المعيشية والاقتصادية في قطاع غزة، وحاجة المواطنين إلى منظومة رقابية فاعلة تحمي حقوقهم وقدرتهم الشرائية.

ويشدد على أن حماية الطواقم العاملة في المجال الاقتصادي والرقابي تمثل ضرورة لضمان استمرارية الخدمات الأساسية، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار في الأسواق، مؤكداً أن تمكين المؤسسات المختصة من مواصلة عملها يُعدّ عنصراً أساسياً في حماية المستهلك والحد من التجاوزات التجارية.

ويدعو بربخ إلى توفير الحماية اللازمة للكوادر الميدانية وضمان استمرارية عمل المؤسسات الرقابية، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختصة لمواجهة أي اضطرابات محتملة في الأسواق، بما يساهم في حماية المواطنين والحد من التداعيات الاقتصادية والمعيشية الناجمة عن استمرار التصعيد.

عمل محوري

من جهته، يؤكد الأخصائي الاقتصادي د. محمد العرف أن محورية عمل الطواقم الرقابية وطبيعة الأوضاع في الأسواق الغزية، لا سيما في ظل ظروف الحصار وانعدام الأمن الغذائي، تحتم على وزارة الاقتصاد أن يكون لها دور رقابي فاعل لحماية المستهلك.

ويوضح العرف لـ "فلسطين" أن تغييب الدور الرقابي لوزارة الاقتصاد يترك الأسواق بالكامل عرضة لآليات العرض والطلب العشوائية وورغيات التجار، مما ينعكس بشكل جذري وعميق على الاقتصاد عبر عدة مستويات رئيسية.

ويبين أن غياب التسعير الجبري والمحاسبة القانونية يؤدي إلى لجوء بعض التجار والمحتكرين لرفع الأسعار بصورة عشوائية ومضاعفة، مما يتسبب في تآكل سريع للقدرة الشرائية للمواطنين الذين استقرت مداخيلهم دون أي تغير يواكب هذا الارتفاع.

ويضيف العرف: يتسبب تغييب الرقابة على كبار التجار وتحكمهم بسلاسل الإمداد في تخزين السلع الضرورية وإخفائها، بتعطيش السوق ومن ثم طرحها لاحقاً لتحقيق أرباح فاحشة على حساب المواطن.

كذلك يؤدي تغييب الرقابة الشاملة على تواريخ الإنتاج والصلاحية وجودة المواد الغذائية إلى تداول سلع منتهية الصلاحية أو تالفة، الأمر الذي يشكل خطراً مباشراً على صحة وسلامة المواطنين.

ويقول العرف إن تغييب التدخل الحكومي وضبط الأسواق في أوقات الأزمات يحول البيئة الاقتصادية إلى بيئة فوضوية تعيق تتبع حركة السيولة، تصعب قياس معدلات التضخم، وتعطل أي إمكانية للتخطيط المستقبلي لمعالجة الضعف الاقتصادي.

عبر تقويض عمل المؤسسات الحكومية

"الإعلامي الحكومي": استهداف الاحتلال طواقم "الاقتصاد" محاولة لدفع غزة نحو الفوضى

غزة/ فلسطين:

اتهم المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، سلطات الاحتلال بمحاولة تقويض عمل المؤسسات الحكومية ودفع القطاع نحو الفوضى، بعد استشهاد أربعة موظفين حكوميين وإصابة أكثر من 30 آخرين في مجزرة إسرائيلية استهدفت منطقة عمل تابعة لوزارة الاقتصاد في منطقة المواصي جنوب قطاع غزة أول من أمس.

وقال المكتب في بيان إن الاحتلال استهدف الموظفين في أثناء أداء مهامهم في فحص البضائع والتحقق من صلاحيتها ومنع تهريب المخدرات والمواد غير القانونية، مضيفاً أن أكثر من ستة مصابين في وضع صحي خطير.

ونبه إلى أن المنطقة المستهدفة مكتظة بالمدنيين، مما يؤكد تعمد الاحتلال إيقاع أكبر قدر ممكن من الضحايا والتسبب بأزمة إنسانية مركبة.

وأضاف المكتب أن استهداف الموظفين المدنيين يأتي في إطار محاولة تقويض عمل الطواقم والمؤسسات الحكومية التي تسعى إلى الحفاظ على استقرار المجتمع وسلامته، محملاً (إسرائيل) والدول الداعمة لها المسؤولية عن الهجوم.

وطالب المكتب الوسطاء والدول الراعية للاتفاق بالتدخل العاجل لوقف هجمات الاحتلال، كما دعا اللجنة الوطنية لإدارة غزة إلى اتخاذ موقف لحماية

الموظفين الحكوميين وضمان استمرارهم في أداء مهامهم.

وذكر المكتب أن الشهداء هم: همام جبر أبو لبدة، ومحمود صبحي أبو نعمة، ومحمد حمد السلطان، ووسام عزات عدوان.

من جانبها، أدانت نقابة الموظفين في القطاع العام بغزة، في بيان، استهداف الموظفين في أثناء تأدية عملهم، وقالت إن الهجوم يمثل انتهاكاً للمواثيق والأعراف الدولية التي تكفل حماية المدنيين والعاملين في الخدمات العامة.

وأضافت النقابة أن الموظفين الحكوميين واصلوا أداء

مهامهم وخدمة المواطنين طوال سنوات الحرب رغم الظروف الصعبة، مشيرة إلى أن كثيرين منهم دفعوا حياتهم ثمناً لالتزامهم بواجباتهم.

وطالبت النقابة بتوثيق الهجوم وملاحقة المسؤولين عنه أمام المحافل الدولية، ودعت الوسطاء والدول الراعية للاتفاق إلى التدخل لوقف اعتداءات الاحتلال، كما طالبت المؤسسات الحقوقية والإنسانية والمجتمع الدولي بتوفير الحماية للعاملين في الخدمات العامة.

ودعت النقابة اللجنة الوطنية لإدارة غزة إلى اتخاذ موقف لحماية الموظفين الحكوميين وضمان استمرارهم في أداء واجباتهم تجاه المواطنين.

تداعيات
تغييب الرقابة
الاقتصادية
في غزة

اتساع الاحتكار وتفاقم
فوضى الأسعار.

تراجع القدرة الشرائية
للمواطنين.

تخزين السلع الأساسية
وإخفاؤها لتعطيش
الأسواق وتحقيق أرباح
أكبر.

زيادة مخاطر تداول
السلع المغشوشة
والتالفة ومنتهية
الصلاحية.

صعوبة تتبع حركة
السلع والسيولة
وقياس معدلات
التضخم.

إضعاف حماية
المستهلك وتعطيل
ضبط المخالفات
التجارية.

دون تدخل دولي فاعل

من الملاعب إلى سجون الاحتلال.. رياضيون يواجهون التعذيب والمصير المجهول



الآسيوي لكرة القدم لمعرفة ما تعرض له، والعمل على ضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات بحق الرياضيين الفلسطينيين.

حصيلة ثقيلة ومصير مجهول

وتأتي هذه المعاناة في وقت تكبد فيه القطاع الرياضي الفلسطيني خسائر بشرية ومادية فادحة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، إذ تشير إحصاءات الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم إلى استشهاد نحو 1018 رياضي فلسطيني، وتدمير أكثر من 290 منشأة رياضية جراء العدوان على قطاع غزة. وفي المقابل، لا تزال المؤسسات الرياضية الفلسطينية تواجه صعوبة في تحديد العدد الدقيق للرياضيين المعتقلين، في ظل عدم إعلان سلطات الاحتلال معلومات واضحة بشأن أماكن احتجاز عدد منهم أو مصير المفقودين، ما يزيد من معاناة عائلاتهم ويعمق مخاوفها على حياتهم وسلامتهم. وبين رياضيين استشهدوا، وآخرين أصيبوا وفقدوا القدرة على ممارسة كرة القدم، ومعتقلين لا تزال عائلاتهم تنتظر معرفة مصيرهم، يبرز غياب التحرك الدولي الفاعل بوصفه أحد أبرز التحديات أمام حماية الرياضة الفلسطينية ومنتسبيها.

وتبقى المسؤولية الملقاة على عاتق «الفيفا» والاتحاد الآسيوي لكرة القدم واللجنة الأولمبية الدولية والمؤسسات الحقوقية، أكبر من مجرد إصدار بيانات التضامن؛ إذ تتطلب تحركاً جدياً للضغط من أجل الكشف عن مصير الرياضيين المعتقلين، وضمان سلامتهم وحقوقهم، والعمل على الإفراج عنهم، ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات التي يتعرضون لها، حتى لا يبقى الرياضي الفلسطيني وحيداً في مواجهة الاعتقال والتعذيب، بعيداً عن الملاعب التي طالما حمل فيها حلم شعبه.

الإنسانية داخل السجون. وفي شهادة تعكس جانباً من هذه المعاناة، قال الكاتب المحرر محمد النجار، مدرب فريق نادي اتحاد خانيونس، لـ «فلسطين»، إن قوات الاحتلال لم تأبه بصفته الرياضية أو بمنصبه، رغم تعريفه بنفسه وإبلاغ الجنود بطبيعته عمله.

وأضاف النجار، أن الاحتلال اعتقله وأخضعه للتحقيق، وتعرض خلال فترة احتجازه للتعذيب والتنكيل، قبل أن يُفْرَج عنه بعد اعتقال دام لأكثر من عام ونصف، بعد اعتقاله من مدينة حمد السكنية. وأوضح أن التحقيق معه تكرر عدة مرات، دون إثبات أي تهمة بحقه، مشيراً إلى أن سلطات الاحتلال لا تكتفح بالاتحادات الرياضية أو بالبطاقات التي يحملها الرياضيون، وتتعامل معهم بعيداً عن أي اعتبار لحقوقهم.

وأفُرِجت سلطات الاحتلال كذلك عن عدد من الرياضيين، من بينهم مصلح أبو عميرة، المدير الإداري لنادي الصداقة، وإياس رضوان، عضو اتحاد كرة القدم، ومحمود شمعة نائب رئيس الاتحاد الفلسطيني للسباحة والرياضات المائية، إلى جانب لاعب النادي الأهلي الفلسطيني شادي الشريف، الذي كشف جانباً من الانتهاكات التي تعرض لها خلال فترة اعتقاله. وقال الشريف إنه أبلغ ضباط الاحتلال بأنه لاعب كرة قدم، وأبرز بطاقة تثبت صفته الرياضية، لكن ذلك لم يمنع اعتقاله، مؤكداً أنه تعرض للضرب الشديد على قدميه، اللتين يعتمد عليهما في ممارسة كرة القدم. وأضاف أن التعذيب الذي تعرض له خلف أضراراً جسدية بالغة، قد تؤثر على قدرته على العودة إلى الملاعب وممارسة اللعبة التي يشكل الاعتراف فيها جزءاً أساسياً من حياته، معرباً عن استيائه من غياب التواصل أو التدخل الفاعل من جانب الاتحاد

سجون الاحتلال، بعدما تعرفوا عليهم خلال فترة اعتقالهم، الأمر الذي أعاد تسليط الضوء على معاناة هذه الفئة، التي تواجه مصيراً مجهولاً بعيداً عن أسرهم وملاعبهم.

وتشير التقديرات إلى وجود نحو 20 رياضياً من الضفة الغربية خلف القضبان، في حين لا تتوفر إحصائية دقيقة بشأن عدد الرياضيين المعتقلين من قطاع غزة، نتيجة رفض سلطات الاحتلال الكشف عن معلومات كافية بشأن المعتقلين والمفقودين، وعدم معرفة مصير عدد منهم حتى الآن.

رياضيون من غزة خلف القضبان

ومن بين الرياضيين الذين تأكد وجودهم في سجون الاحتلال، حارس مرمى نادي الزيتون محمود مطر، الذي يقبع في سجن نفحة الصحراوي، إلى جانب لاعب نادي خدمات الشاطئ السابق ناصر لبد، ورئيس نادي الوفاق الرياضي المهندس يوسف المنسي، وحسن مخيمر لاعب نادي خدمات خانيونس، ومحمد أبو جويد، لاعب نادي أهلي النصيرات، وجميعهم اعتُقلوا خلال حرب الإبادة على قطاع غزة. وتعكس هذه الحالات جانباً من المعاناة التي يعيشها الرياضيون الفلسطينيون، في ظل استمرار الاعتقالات وعدم توافر معلومات كافية عن أوضاعهم الصحية والإنسانية، وسط مطالبات متصاعدة بتحريك دولي عاجل لحمايتهم وضمان حقوقهم.

شهادات عن التعذيب والتنكيل

ووصف عدد من الأسرى المفرج عنهم في الصفقات الأخيرة أوضاع المعتقلين بأنها مأساوية، مؤكداً أن الأسرى يتعرضون لمعاملة قاسية، في ظل انتهاكات تطل حقوقهم الأساسية، ومطالبين المؤسسات الدولية والحقوقية بالتدخل العاجل لحمايتهم، والعمل على توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة

غزة/ مؤمن الكحلوت:

يعاني الرياضيون الفلسطينيون المعتقلون في سجون الاحتلال الإسرائيلي أوضاعاً إنسانية قاسية، في ظل استمرار التعذيب والتنكيل، وغياب التدخل الدولي الفاعل للضغط من أجل الإفراج عنهم والكشف عن مصير المفقودين، رغم المناشدات المتكررة التي أطلقتها المؤسسات الرياضية الفلسطينية.

ولم يكن الرياضيون بمنأى عن جرائم الاحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني، إذ تعرض العشرات منهم للاعتقال والتشريد والقتل، خلال حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال على قطاع غزة، إلى جانب حملات الاعتقال التي طالت رياضيين في الضفة الغربية المحتلة، سواء خلال اقتحام المدن والبلدات أو عبر الحواجز العسكرية.

ورغم حمل العديد من الرياضيين بطاقات تعريف صادرة عن اتحاداتهم وأنديةهم الرياضية، فإن ذلك لم يشفع لهم، ولم يمنع قوات الاحتلال من اعتقالهم، في وقت كان يُفترض فيه أن تشكل المؤسسات الرياضية الدولية مظلة لحمايتهم والدفاع عن حقوقهم، وفق القوانين والمواثيق الدولية.

غياب الضغط الدولي

ولم يمارس الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» الضغط المطلوب على سلطات الاحتلال الإسرائيلي للكشف عن مصير الرياضيين الفلسطينيين المعتقلين أو العمل على الإفراج عنهم، رغم المراسلات والمناشدات المتكررة التي وجهها الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم واللجنة الأولمبية الفلسطينية إلى الجهات الدولية المعنية.

وفي ظل غياب المعلومات الرسمية حول أوضاع المعتقلين وأماكن احتجازهم، أكد عدد من الأسرى المفرج عنهم وجود رياضيين فلسطينيين داخل



د. بلسم ربحي الجديلي

لماذا نجرح أقرب الناس إلينا ونحن متعبون؟

قد يعود الأب إلى بيته مثقلاً بالهموم، فيستقبله سؤال بسيط من طفله فيجيبه بحدة. وقد تقضي الأم يوماً تحاول تدبير شؤون أسرتها، ثم تفقد أعصابها بسبب فوضى صغيرة. وقد يتحول حوار عادي بين زوجين إلى خلاف مؤلم، لا لأن موضوعه يستحق كل ذلك، بل لأن كليهما لم يعد يملك ما يكفي من الصبر.

وبعد أن يهدأ الموقف، يظهر سؤال موجه: لماذا نكون أكثر قسوة مع الأشخاص الذين نحبهم أكثر من غيرهم؟ أحياناً، لأننا ننفق معظم طاقتنا في مواجهة الحياة، ثم نصل إلى أقرب الناس إلينا ونحن مستنزفون. وأحياناً لأننا نشعر معهم بأمان أكبر، فنسمح لأنفسنا بإظهار انفعالات نكبتها أمام الآخرين. وقد يحدث أيضاً أن نعجز عن التعبير عن خوفنا أو إحباطنا، فيخرج ما نشعر به في صورة غضب أو لوم أو صراخ.

وفي غزة، حيث تتراكم الأعباء وتترجع فرص الراحة، قد يجد الإنسان نفسه أمام ضغوط تتجاوز قدرته المعتادة على الاحتمال. لكن علينا أن ننتبه إلى حقيقة مهمة: التعب قد يفسر قسوتنا، لكنه لا يجعل إيذاء الآخرين أمراً مقبولاً.

فكيف نكسر هذه الدائرة؟

أولاً: تعرّف إلى اللحظة التي تسبق الانفجار.

راقب العلامات التي تظهر عليك عندما تقترب من فقدان أعصابك: ارتفاع الصوت، والتوتر الجسدي، وسرعة الرد، والشعور بأن الجميع يطالبونك بشيء لا تستطيع تقديمه. معرفة هذه العلامات تمنحك فرصة للتوقف قبل أن يتحول الانفعال إلى إساءة.

ثانياً: أخبر من تحب بما تشعر به بدلاً من معاقبته على ما تشعر به.

يمكنك أن تقول: «أنا متعب اليوم، وقد أكون سريع الانفعال، أحتاج إلى بعض الهدوء». هذه العبارة أكثر أماناً من الصراخ، وأكثر صدقاً من ادعاء أن كل شيء على ما يرام.

ثالثاً: لا تجعل أقرب الناس إليك يدفعون ثمن كل ما يحدث خارج البيت.

إذا أرهقك موقف في العمل، أو أقلقك خبر، أو ضاقت بك الظروف، فحاول أن تفصل بين مصدر الضغط والشخص الذي تتعامل معه. ليس من العدل أن يتحول الطفل إلى هدف لغضب لم يتسبب فيه، أو أن تصبح الزوجة أو الزوج مساحة لتفريغ كل الإحباطات المتراكمة.

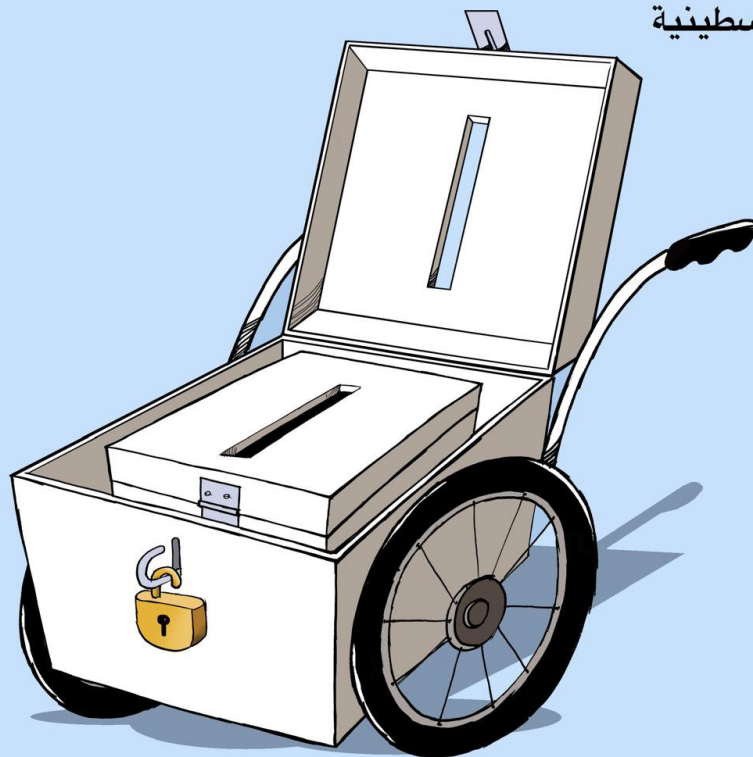
رابعاً: أصلح العلاقة عندما تخطئ.

لا يكفي أن تقول: «كنت متعباً». اعتذر عن السلوك نفسه، واستمع إلى أثره في الطرف الآخر، وفكر فيما يمكنك تغييره في المرة القادمة. وإذا تكرر الصراخ أو الإيذاء، فلا تكتفِ بالندم؛ ابحث عن طريقة أكثر أماناً للتعامل مع الغضب، واطلب المساعدة عند الحاجة.

نحن لا نستطيع دائماً تخفيف الأعباء التي نحملها، لكننا نستطيع أن نحاول منعها من التحول إلى أعباء إضافية نحملها لمن نحب.

فأقرب الناس إلينا ليسوا بالضرورة أقدر الناس على احتمالنا؛ قد يكونون أكثرهم حاجة إلى أن نعاملهم برفق. وربما كان من أجمل ما نستطيع فعله في يوم صعب أن نعود إلى بيوتنا متعبين، نعم، لكن دون أن نجعل من نحب يدفع ثمن تعبنا.

فلسطين
FLESTEEN



الانتخابات الفلسطينية

نفين المزيبي.. ابنٌ يترك المدرسة وابنةٌ تودّع طفولتها تحت وطأة النزوح

النازحين لا تعوض غياب الموارد المالية ولا تضمن توفر الغذاء بصورة منتظمة. أما المساعدات الغذائية، فتشير نفين إلى أنها تلقت آخر مساعدة من برنامج الأغذية العالمي في يونيو/حزيران، لتبقى بعد ذلك أمام أسئلة متكررة عن كيفية تدبير الطعام والشراب، خصوصاً مع المخاوف التي تثيرها أوضاع المعابر والإمدادات الغذائية.

وعندما يتجدد الحديث عن المجاعة، لا تجد نفين نفسها قادرة على التفكير طويلاً في احتمال العودة إلى نقطة الصفر. تقول إنها تعيش مرحلة من اليأس، وإن الواقع المحيط بها يضاعف شعورها بالعجز، رغم تمسكها بالأمل.

زواج اضطراري

وفي واحدة من أصعب القرارات التي اتخذتها تحت ضغط الظروف، اضطرت نفين إلى تزويج ابنتها، كما تقول، رغبة في تخفيف الأعباء عنها وإبعادها عن حياة الخيام وما تفتقر إليه من احتياجات أساسية.

لم يكن القرار، وفق روايتها، منفصلاً عن المعاناة التي تعيشها الأسرة، بل جاء في سياق محاولتها توفير حياة أقل قسوة لابنتها، بعدما ضاقت بها الخيارات وتراجعت قدرتها على تلبية احتياجات جميع أبنائها.

وتصف ما تعيشه الأسر في هذه الظروف بأنه «موت بطيء»، في إشارة إلى الاستنزاف اليومي الذي تفرضه محاولات البقاء وتأمين الحد الأدنى من متطلبات الحياة.

وبين ابن ترك مقاعد الدراسة ليعمل، وابنة زوجها تحت ضغط الحاجة، وزوج بعيد يتلقى العلاج، تواصل نفين تحمل مسؤولية أسرتها في مخيم النزوح. لا تطلب رفاهية، بل تبحث عن مقومات حياة تحفظ أبنائها من مزيد من الحرمان، بعدما جعلتها الحرب تواجه وحدها قرارات كان يفترض ألا تضطر أم إلى اتخاذها.



غزة/ مريم الشوبكي:

لم تكن نفين المزيبي تتخيل أن تصل بها ظروف النزوح القسري إلى أن يترك ابنها المدرسة ليعمل ويعين أسرته، وأن تضطر إلى تزويج ابنتها لتخفف عنها قسوة العيش في الخيام. لكن غياب زوجها، وارتفاع تكاليف الإيجار، وانعدام مصدر الدخل، دفعتها إلى قرارات لم تكن لتختارها لولا ضيق الحال.

تعيش نفين، التي نزحت قسراً من حي الشجاعية شرقي مدينة غزة، في مخيم للنازحين بمنطقة السامر، بعدما اضطرت إلى مغادرة المكان الذي كانت تقيم فيه إثر ارتفاع الإيجار. وهي أم تعيل أبنائها وحدها منذ إصابة زوجها خلال الحرب وسفره إلى مصر لتلقي العلاج، في رحلة تركتها أمام مسؤوليات الأسرة اليومية من دون سند مباشر.

إصابات الحرب

تعود حكاية انفصال الأسرة إلى قصف إسرائيلي استهدف منزل أهلها في حي الزيتون، حيث كانت نفين تقيم نازحة لديهم. أصيب زوجها في ظهره والعمود الفقري، كما أصيبت هي وأطفالها، في حين غادر الزوج إلى مصر للعلاج في السادس من مايو/أيار 2024، بحسب روايتها.

ومنذ ذلك الوقت، وجدت نفين نفسها في مواجهة أعباء تربية الأبناء وتأمين احتياجاتهم، بينما لا يزال زوجها خارج القطاع. ومع انتقالها إلى مخيم السامر، لم تعد المشكلة مقتصرة على تدبير شؤون الأسرة، بل امتدت إلى تأمين مكان للإقامة، مع ارتفاع الإيجارات وضيق الخيارات المتاحة أمام العائلات النازحة.

تقول نفين إن وضعها المالي بالغ الصعوبة، وإنها لم تجد وسيلة لتغطية الاحتياجات الأساسية سوى الاستعانة بعمل ابنها البالغ 15 عاماً، الذي ترك المدرسة ليشترك في إعالة الأسرة،

مقابل نحو مائة شيكل أسبوعياً، وفق ما ورد في شهادتها. وتبدو هذه الخطوة ثقيلة على أم تدرك أن ابنها ما زال في عمر الدراسة، لكنها تجد نفسها مضطرة إلى الاعتماد عليه في وقت لا يتوافر فيه دخل ثابت يكفي لإطعام الأسرة وتلبية احتياجاتها.

أعباء يومية

لا تنتهي مسؤوليات نفين عند توفير الطعام؛ فالمياه والخبز وسائر الاحتياجات اليومية تتطلب منها جهداً متواصلاً، مع غياب الزوج واضطرارها إلى القيام بأدوار متعددة وحدها. تخرج في الصباح لتأمين المياه والوقوف في طوابير الخبز، وتحاول توزيع المسؤوليات داخل الأسرة بما يسمح بتدبير الضروريات.

وتقول إن العائلات داخل المخيم كانت تتساند فيما بينها، وإن هذا التكافل ساعدها أحياناً على تجاوز بعض الاحتياجات، لكن المساعدة بين